SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

في اليوم العالمي للطفل:
التقرير السنوي الثالث عشر عن الانتهاكات ضد الأطفال في سوريا

مقتل ما لا يقل عن **30,293 طفلاً** في سوريا منذ آذار/مارس 2011، منهم **225** قضوا جراء التعذيب، ولا يزال **5,298 طفلاً** معتقلاً أو مختفياً قسرياً

الأربعاء 20 تشرين الثاني 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R241105

محتويات التقرير:

أولاً: ثلاثة عشر عاماً من الانتهاكات المتواصلة بحقّ الأطفال في سوريا، مع تسليط الضوء على الأثر العميق لهذا النزاع على حياتهم وحقوقهم الأساسية. 1

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في سوريا خلال عام 2023 1

جهود حثيثة من الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق انتهاكات الأطفال وتزويد الأمم المتحدة بالبيانات.. 2

ثانياً: ترشيح الطفلين أحمد وسنا الزير لجائزة السلام الدولية للأطفال لعام 2024، تقديراً لجهودهما في نقل معاناة الأطفال السوريين إلى العالم..... 4

ثالثاً: حصيلة تفصيلية لأبرز الانتهاكات بحقّ الأطفال، وفقاً لقاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان... 5

القتل خارج نطاق القانون 5

الاعتقال التعسفي/الاحتجاز والاختفاء القسري..... 8

الضحايا بسبب التعذيب 11

الاعتداءات على المدارس ورياض الأطفال والمنشآت الطبية..... 13

التجنيد..... 14

رابعاً: عرض لأبرز أنماط الانتهاكات التي تعرَّض لها الأطفال من قبل الأطراف المتنازعة منذ عام 2011، مع استمرار هذه الانتهاكات في عام 2024. 19

قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية) 19

القوات الروسية 23

هيئة تحرير الشام 24

قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي) 25

جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني..... 28

جهات أخرى..... 31

خامساً: استنتاجات وتوصيات تهدف إلى تعزيز الحماية للأطفال المتضررين من النزاع. 32

أولاً: ثلاثة عشر عاماً من الانتهاكات الجسيمة المتواصلة ضد الأطفال في سوريا:

تواصل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إصدار تقريرها السنوي بمناسبة اليوم العالمي للطفل في 20 تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، حيث يُعدّ هذا التقرير الثالث عشر الذي يوثّق مدى الضرر والخسائر التي لحقت بالأطفال السوريين جراء الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها على مدار أكثر من ثلاثة عشر عاماً من النزاع المستمر. يستعرض التقرير الأثر العميق لهذه الانتهاكات على حياة الأطفال وحقوقهم الأساسية.

منذ آذار/مارس 2011، شهد الأطفال في سوريا تصاعداً متزايداً في مستوى الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع. أسهمت هذه الانتهاكات في خلق بيئة غير آمنة للأطفال، تهدد أبسط حقوقهم الأساسية وحياتهم اليومية. وبسبب عدم التمييز بين الأطفال والبالغين، تعرّض الأطفال لكافة أشكال الانتهاكات التي لحقت بالبالغين، بدءاً من القتل والإصابات البالغة التي تؤدي إلى التشوهات الدائمة، مروراً بالاعتقال التعسفي الذي شمل مئات الأطفال، ووصولاً إلى الاختفاء القسري الذي خلّف الآلاف في عداد المفقودين بعيداً عن عائلاتهم لسنوات دون أي معلومات عن مصيرهم. هذا بالإضافة إلى التعذيب الذي يتنوع في أساليبه، والتجنيد القسري في قوات الأطراف المتنازعة، فضلاً عن تعرضهم للعنف الجنسي، والذي يُعدّ من أبشع الانتهاكات التي مورست ضدهم، علاوة على الحرمان من التعليم والخدمات الصحية بسبب الاعتداءات المتكررة على البنية التحتية الحيوية.

الأمر الأكثر إيلاماً هو أنَّ هذه الانتهاكات ما تزال متواصلة حتى يومنا هذا، مما يُبقي الأطفال في دوامة لا نهاية لها من المعاناة. إذ لا تقتصر آثارها على الضرر الجسدي فحسب، بل تترك ندوباً نفسية عميقة، تجعل الأطفال يعانون من صدمات يصعب تجاوزها، وتحرمهم من الأمل بمستقبل يحترم حقوقهم ويحميها، مما يشكل تهديداً بتدمير جيل كامل من الأطفال.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في سوريا خلال عام 2023

في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 3 حزيران/يونيو 2024 بشأن الأطفال والنزاع المسلح، والذي يغطي عام 2023، وثّقت الأمم المتحدة **1574 حالة** من الانتهاكات الجسيمة ضد **1549 طفلاً** في سوريا. تمثلت أبرز الانتهاكات في تجنيد الأطفال؛ حيث قامت هيئة تحرير الشام بتجنيد **477 طفلاً**، تلتها قوات الجيش الوطني وفصائل المعارضة بـ **282 طفلاً**، ثم قوات سوريا الديمقراطية والقوى التابعة لها بـ **231 طفلاً**، وقوات النظام السوري بـ **73 طفلاً**. وقد استُخدم أغلب هؤلاء الأطفال في مهام قتالية.

بلغ عدد الأطفال الذين وقعوا ضحايا للقتل والتشويه **475 طفلاً**، حيث تسببت قوات النظام السوري بمقتل وتشويه **325 طفلاً**، في حين قُتل **139 طفلاً** على يد جهات غير محددة، و**8 أطفال** على يد قوات سوريا الديمقراطية، و**طفلان** على يد قوات الجيش الوطني، و**طفل واحد** على يد القوات التركية.

كما وثّقت الأمم المتحدة احتجاز **10 أطفال** من قبل قوات سوريا الديمقراطية بتهم تتعلق بالارتباط بأطراف النزاع، إلى جانب **800 طفل** آخرين، منهم أطفال أجانب، ما زالوا محتجزين بتهم تتعلق بالارتباط بجماعات مسلحة، ولا سيما تنظيم داعش. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال نحو **29 ألف طفل** مرتبطين بعائلات يُشتبه في ارتباطها بداعش، محرومين من الحرية في مخيمي الهول والروج في شمال شرق سوريا.

وشملت الانتهاكات أيضاً **19 هجوماً** على المدارس وهجوماً واحداً على المستشفيات، حيث ارتكبت قوات النظام السوري 18 من هذه الهجمات. واستخدمت **33 مدرسة** ومشفى واحد لأغراض عسكرية، حيث قامت قوات سوريا الديمقراطية باستخدام 31 منها، والنظام السوري واحدة، وهيئة تحرير الشام واحدة، والجيش الوطني واحدة.

جهود حثيثة من الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق انتهاكات الأطفال وتزويد الأمم المتحدة بالبيانات:

تبذل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان جهوداً مستمرة في توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في سوريا، كما تشارك بانتظام في تزويد الأمم المتحدة بتقارير ومعلومات دقيقة حول هذه الانتهاكات. تتم هذه الجهود عبر آلية الرصد والإبلاغ التي أنشأها مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 1612 (2005) والقرارات اللاحقة، والتي بدأت فعاليتها في سوريا عام 2014.

تعتمد الشَّبكة في عمليات التوثيق على منهجيات دقيقة تشمل جمع الإفادات من الناجين وأهالي الضحايا والشهود، وتحليل الأدلة الميدانية المستقاة من فرق الشَّبكة المنتشرة في المحافظات السورية. وقد أسهم هذا النهج في بناء قاعدة بيانات شاملة، تساعد في تتبع مسارات الانتهاكات وتحديد الجهات المتورطة فيها. وتقوم الشَّبكة بتحديث هذه البيانات بانتظام ومقارنتها بالمعايير الدولية المعتمدة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أشار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في قراره الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024، إلى بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، مؤكداً أنَّ هناك أكثر من **5,000 طفل** لا يزالون محتجزين أو مختفين على يد أطراف النزاع.

إلى جانب ذلك، تتعاون الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مع عدة مؤسسات دولية وأممية تعمل على حماية حقوق الطفل في سوريا ومكافحة الانتهاكات التي يتعرضون لها، ومن هذه المؤسسات: لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا، والآلية الدولية المستقلة والمحايدة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة اليونيسف، وفريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. كما تتعاون مع المقررين الخاصين بالأمم المتحدة المعنيين بملفات التعذيب، وحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والحقِّ في الصحة.

من خلال هذه الشراكات، تقوم الشَّبكة بجمع وتحليل المعلومات حول الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وتزويد المجتمع الدولي بتقارير موثوقة تُلقي الضوء على حجم هذه الانتهاكات، إلى جانب تقديم توصيات للحد منها ولحماية الأطفال، بما في ذلك السعي لفرض عقوبات على الأطراف المسؤولة عن هذه الانتهاكات المستمرة.

يقول فضل عبد الغني مدير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

"يُعد هذا التقرير وثيقة مؤلمة تعكس حجم المعاناة التي يعيشها الأطفال في سوريا منذ آذار/مارس 2011 وحتى الآن. فقد تعرَّض آلاف الأطفال لانتهاكات جسيمة وممنهجة، حوّلت براءتهم إلى معاناة يومية عبر القتل والتشويه والاعتقال التعسفي والتعذيب والتجنيد الإجباري. نحن في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة توثيق هذه الانتهاكات، وإيصال صوت الأطفال السوريين إلى أقصى مدى ممكن، مع الإصرار على ضرورة محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم وضمان حماية حقوق الأطفال وكرامتهم. إنَّ أطفال سوريا يستحقون مستقبلاً آمناً، خالياً من الخوف والعنف."

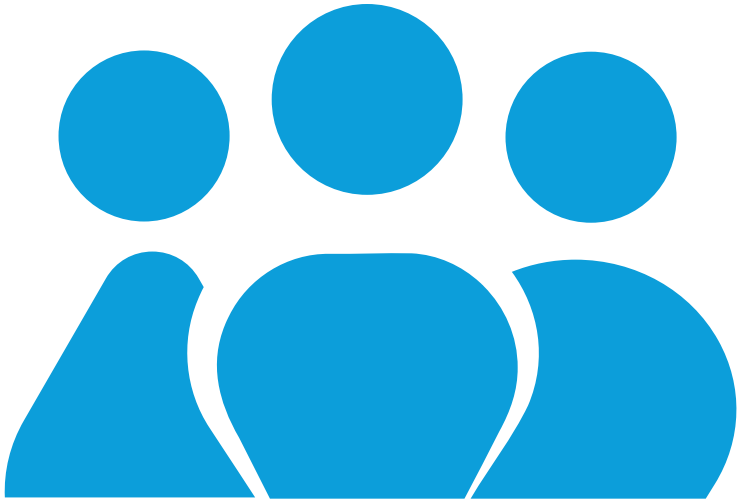

ثانياً: ترشيح الطفلين أحمد وسنا الزير لجائزة السلام الدولية للأطفال لعام 2024:

رشّحت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان هذا العام الطفلين أحمد وسنا عبد الكريم الزير لنيل جائزة السلام الدولية للأطفال لعام 2024، وذلك تقديراً لجهودهما الاستثنائية في دعم أقرانهما من الأطفال ونقل معاناتهم الناجمة عن الانتهاكات التي تعرضوا لها نتيجة النزاع المسلح في سوريا. يأتي ترشيح أحمد وسنا إلى جانب نحو **170 طفلاً** من مختلف أنحاء العالم، وهما الطفلان الوحيدان اللذان يمثلان سوريا، وقد تمكنا من الوصول إلى قائمة أفضل 30 مرشحاً. وقد أصدرت الشَّبكة بياناً يبرز الأنشطة التي قاما بها وإسهاماتهما.

كانت الشَّبكة قد رشحت في السنوات السابقة عدداً من الأطفال السوريين لهذه الجائزة، مثل الطفلة سيرين مظلوم نعسان في عام 2022، والطفل محمد عزيز أسمر في عام 2021. إلا أنَّ الشَّبكة لم تقدم أي ترشيحات لعام 2023 بسبب الكارثة الإنسانية التي تسبّب بها الزلزال الذي ضرب تركيا وشمال سوريا في 6 شباط/فبراير 2023.

جائزة السلام الدولية للأطفال هي جائزة تُمنح تكريماً للأطفال الذين أظهروا شجاعة وإيجابية في مواجهة المصاعب، وتشمل الترشيحات الأطفال الذين أسهموا في الدفاع عن حقوق أقرانهم. تمنح الجائزة سنوياً من قبل جمعية الفائزين بجائزة نوبل، وقد أُطلقت لأول مرة في عام 2005 من قِبَل مارك دولايرت، رئيس منظمة حقوق الطفل العالمية، خلال مؤتمر القمة العالمي للحائزين على جائزة نوبل للسلام في روما. توفر الجائزة منصة للأطفال للتعبير عن أفكارهم وإيصال أصواتهم بشأن حقوق الطفل، وقد أظهر الفائزون بها التزاماً حقيقياً بمكافحة التحديات التي يواجهها الملايين من الأطفال حول العالم.

تحرص الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على تقديم ترشيحات من سوريا لجائزة السلام الدولية سنوياً، بهدف تعزيز حقوق الأطفال وتسليط الضوء على معاناتهم الناتجة عن النزاع والانتهاكات المستمرة. وتهدف الشَّبكة من خلال هذه الترشيحات إلى لفت انتباه المجتمع الدولي إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها الأطفال السوريون، ودعم جهود تحقيق العدالة لهم وضمان حمايتهم من الانتهاكات المتواصلة.

ثالثاً: حصيلة لأبرز الانتهاكات ضدَّ الأطفال بحسب قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

تتنوع الانتهاكات بحقِّ الأطفال السوريين من حيث شدتها، وانتشارها، وتداعياتها، وتُعتبر حالات القتل خارج نطاق القانون من أبرز وأشد هذه الانتهاكات بسبب ارتفاع أعداد الضحايا من الأطفال. يلي ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختطاف الذي غالباً ما يتحول إلى اختفاء قسري، ثم التعذيب. كما تشمل الانتهاكات أيضاً تجنيد الأطفال والاعتداء على المنشآت التعليمية والصحية. وتُظهر البيانات الواردة في التقرير أنَّ النظام السوري يتصدر قائمة الأطراف المرتكبة لهذه الانتهاكات مقارنة ببقية أطراف النزاع.

القتل خارج نطاق القانون:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 مقتل **30293 طفلاً** على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، يتوزعون على النحو التالي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1]:
23058 يتوزعون إلى 12976 طفلاً ذكراً، و10082 طفلة أنثى.
- القوات الروسية:
2059 يتوزعون إلى 1433 طفلاً ذكراً، و626 طفلة أنثى.
- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية):
959 يتوزعون إلى 565 طفلاً ذكراً، و394 طفلة أنثى.
- هيئة تحرير الشام[2] (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):
76 يتوزعون إلى 69 طفلاً ذكراً، و7 طفلات إناث.
- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):
274 طفلاً يتوزعون إلى 167 طفلاً ذكراً، و107 طفلة أنثى.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ قوات الجيش الوطني[3]:
1010 يتوزعون إلى 572 طفلاً ذكراً، و438 طفلة أنثى
- قوات التحالف الدولي:
927 يتوزعون إلى 624 طفلاً ذكراً، و303 طفلة أنثى.
- جهات أخرى:
1930 يتوزعون إلى 1338 طفلاً ذكراً، و592 طفلة أنثى.

1. نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأنَّ طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنَّها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

وذلك مع إقرارنا بأنَّ الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أنَّنا نعتقد أنَّه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

2. صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية.

3. جميع فصائل المعارضة المسلحة: جميع الفصائل التي نشأت منذ عام 2011 في أحياء ومناطق متعددة في سوريا، الكثير منها لم يعد موجوداً، كما أنَّ الكثير منها لم يتبع لقيادة مركزية، مع نهاية عام 2017 تأسس الجيش الوطني وتجمعت تحته فصائل المعارضة المسلحة التي بقيت موجودة حتى تأسيسه.

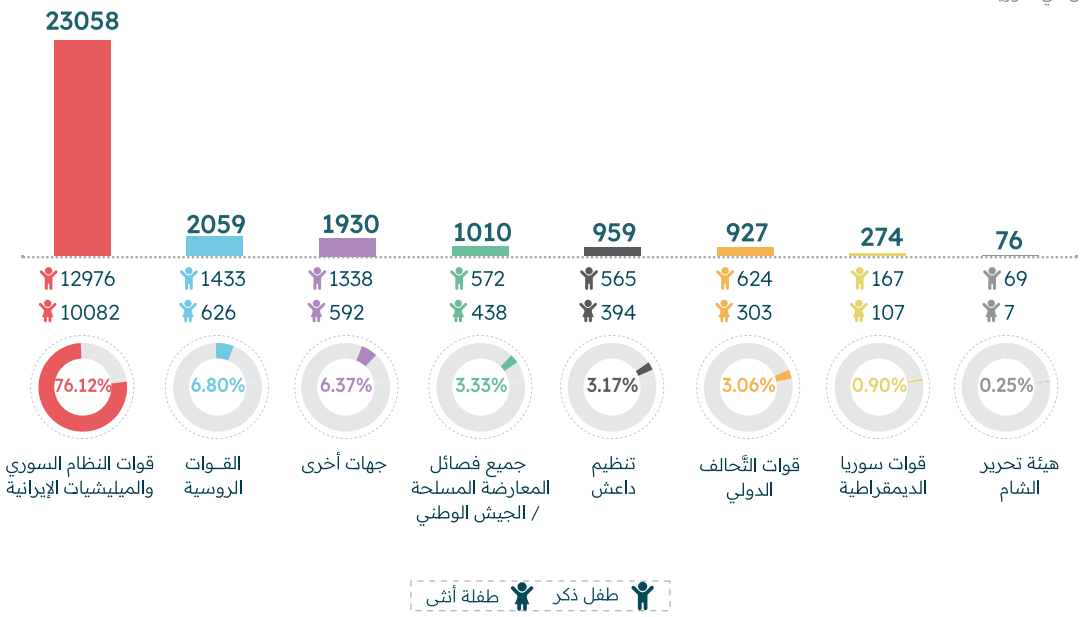

تُظهر الإحصاءات أنَّ النظام السوري مسؤول عن قرابة 76 % من حالات القتل خارج نطاق القانون التي استهدفت الأطفال، مما يدل على سياسة ممنهجة في استهداف الأطفال بشكل متعمد ومدروس. تليه القوات الروسية، ثم تنظيم داعش، ويُلاحظ أنَّ الذكور يشكّلون حوالي 82 % من إجمالي الأطفال الضحايا.

وقد توزعت حصيلة الضحايا من الأطفال على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، حسب الأعوام التي قتلوا فيها على النحو التالي:

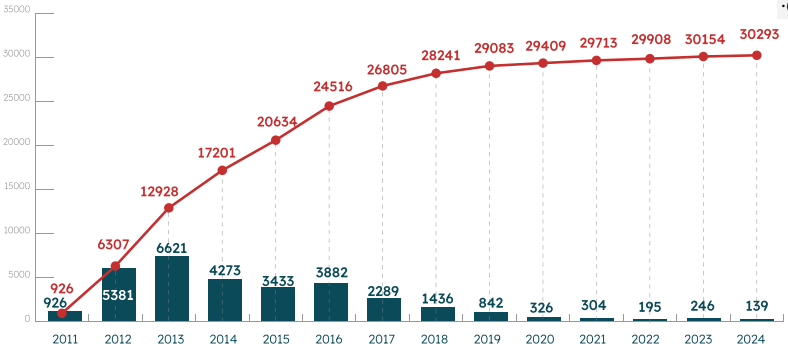

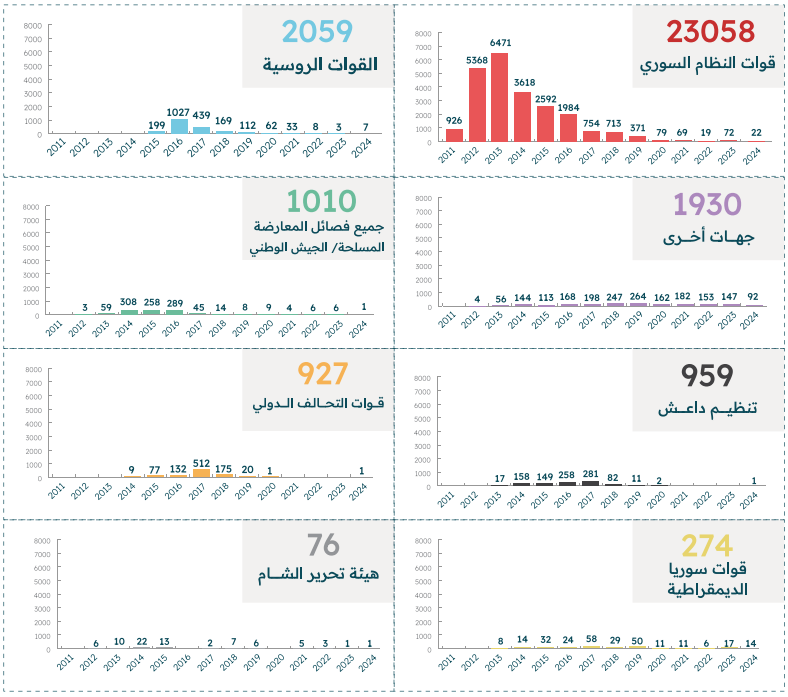

يُظهر تحليل البيانات أعلاه أنَّ عام 2013 كان الأكثر دموية، حيث شهدت سوريا أكبر عدد من الأطفال الذين قضوا بسبب النزاع، وتصدر النظام السوري المسؤولية عن الحصيلة الأعلى من الضحايا. تلاه عام 2012، ثم 2014، ثم 2016، وكانت قوات النظام مسؤولة عن أكثر من نصف حالات القتل التي سجلناها خلال هذه السنوات، مما يعكس استهدافاً منهجياً للأطفال كجزء من استراتيجيات النزاع.

توزع حصيلة الأطفال الضحايا حسب المحافظات السورية:

يوضح الجدول التالي توزُّع عدد الأطفال الضحايا الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، بحسب المحافظات التي وقعت فيها تلك الانتهاكات. يهدف هذا التوزيع إلى إظهار حجم الخسائر التي تكبَّدها الأطفال في كل محافظة نتيجة للنزاع المستمر، ويعكس أيضاً مدى تأثر مناطق محددة من سوريا بحدة الصراع وعنفه.

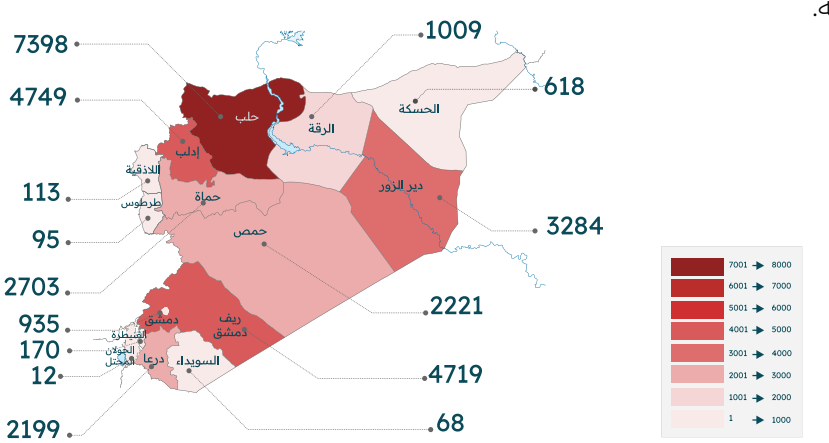

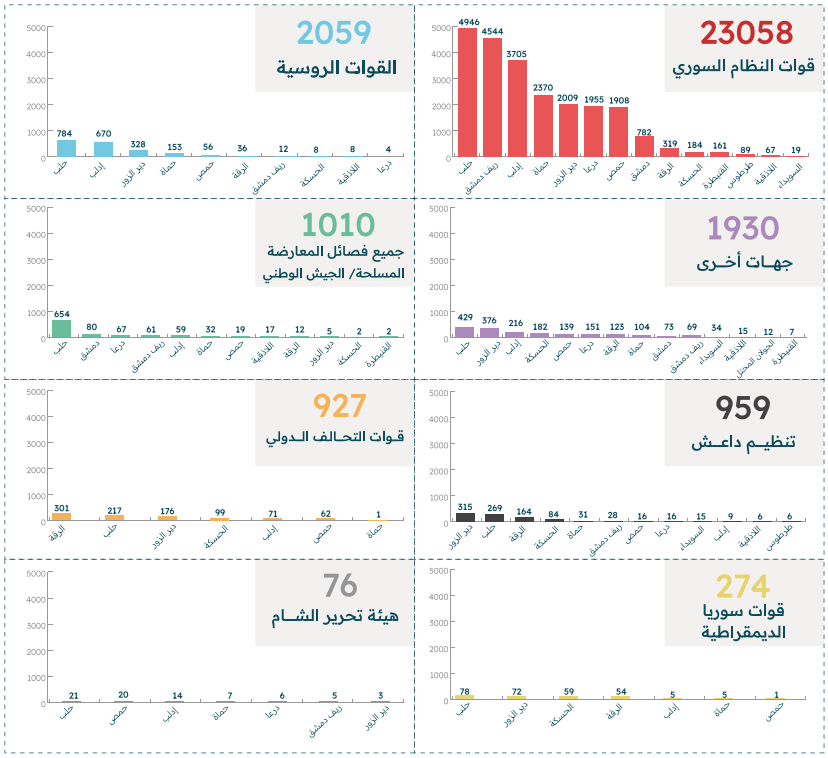

تُظهر البيانات أنَّ أعلى حصيلة من ضحايا الأطفال تركزت في محافظة حلب، تلتها إدلب، ثم ريف دمشق، ودير الزور. ويُلاحظ أنَّ الغالبية العظمى من عمليات القتل وقعت في المناطق التي خرجت عن سيطرة قوات النظام السوري.

الاعتقال التعسفي/الاحتجاز والاختفاء القسري:

وفقاً لقاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، لا يزال ما لا يقل عن **5,298 طفلاً** قيد الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/مارس 2011 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتوزَّع الأطفال المحتجزون أو المختفون قسرياً على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 3,702 طفلاً، منهم 3,231 ذكراً و471 أنثى.
- **تنظيم داعش:** 319 طفلاً، منهم 298 ذكراً و21 أنثى..
- **هيئة تحرير الشام:** 47 طفلاً، منهم 43 ذكراً و4 إناث.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 859 طفلاً، منهم 411 ذكراً و448 أنثى.
- **فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني:** 371 طفلاً، منهم 277 ذكراً و94 أنثى.

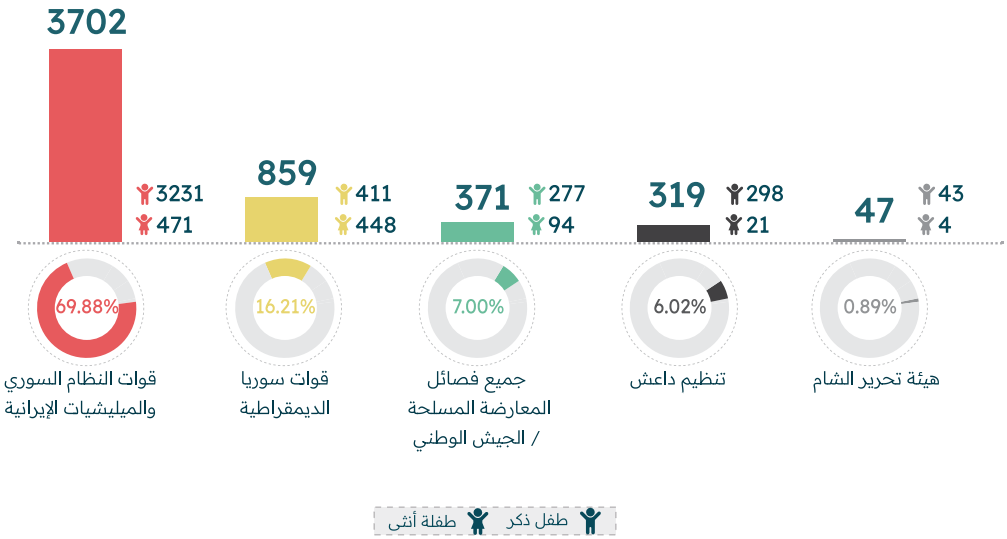

تُظهر الإحصاءات أنَّ قوات النظام السوري مسؤولة عن نحو 70 % من إجمالي حالات الاعتقال والاختفاء القسري للأطفال مقارنةً ببقية أطراف النزاع. ويعكس هذا الرقم استمرار حملات الاعتقال والاحتجاز التي يشنها النظام السوري ضد الأطفال، ويؤكد على الاستهداف المنهجي للأطفال كجزء من استراتيجيات النزاع الدائر في سوريا.

توزيع حصيلة المعتقلين/ المحتجزين أو المختفين قسرياً من الأطفال حسب الأعوام وأطراف النزاع:

توزعت حالات الاعتقال والاحتجاز والاختفاء القسري للأطفال حسب الأعوام منذ بداية النزاع السوري على النحو التالي:

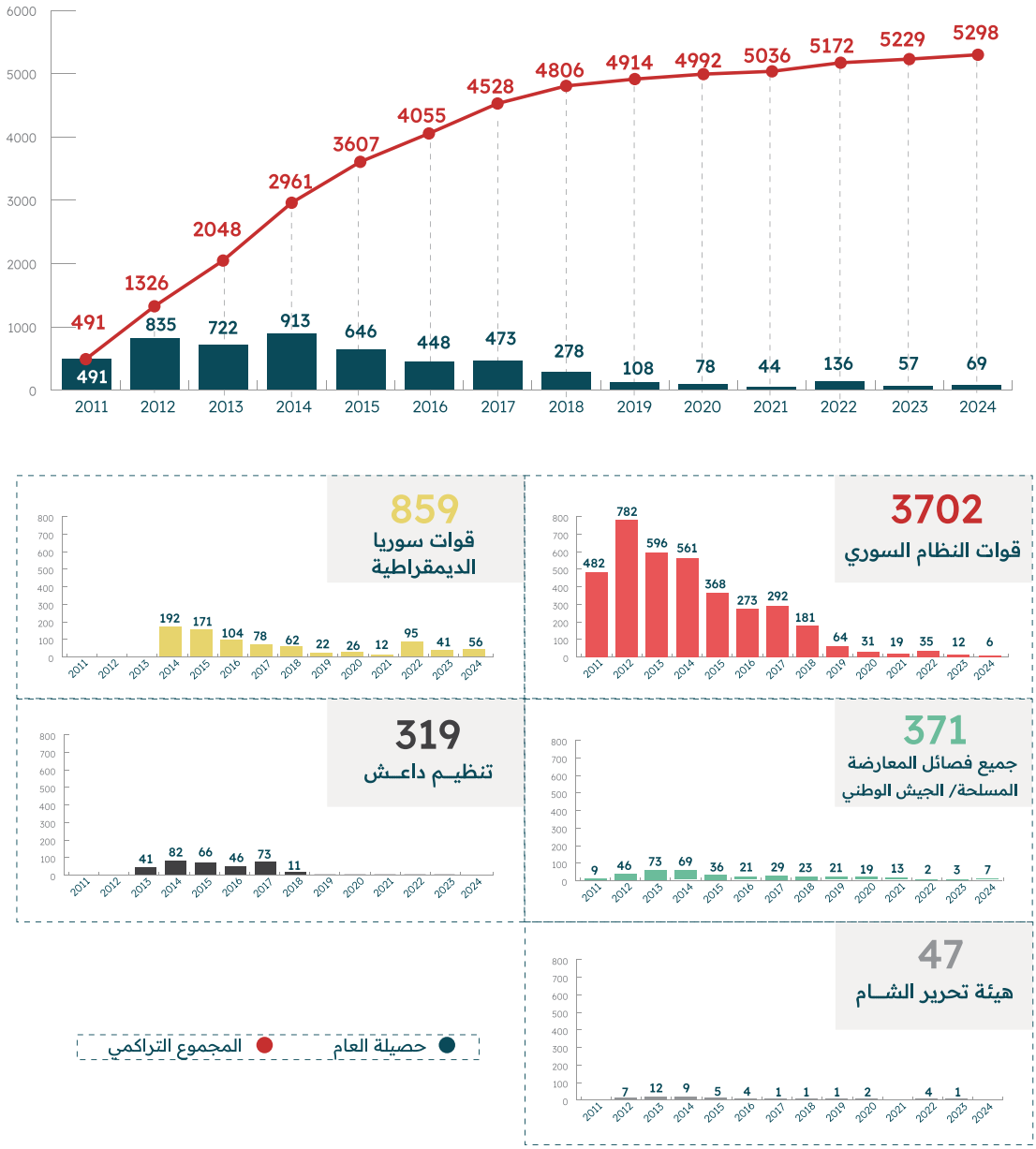

يُظهر تحليل البيانات أنَّ عام 2014 كان الأكثر سوءاً من حيث استهداف الأطفال بعمليات الاعتقال والاحتجاز، حيث كانت حوالي 70 % من عمليات الاعتقال التي سُجلت في ذلك العام قد نفذتها قوات النظام السوري. تلاه عام 2012، ثم 2013، ثم 2015، مع استمرار النظام السوري كمسؤول عن أكثر من نصف حالات الاعتقال الموثَّقة ضد الأطفال طوال هذه السنوات.

توزيع حصيلة المعتقلين/ المحتجزين أو المختفين قسرياً من الأطفال حسب المحافظات السورية وفق أطراف النزاع:

توزعت حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز والاختفاء القسري للأطفال حسب المحافظات السورية على النحو التالي:

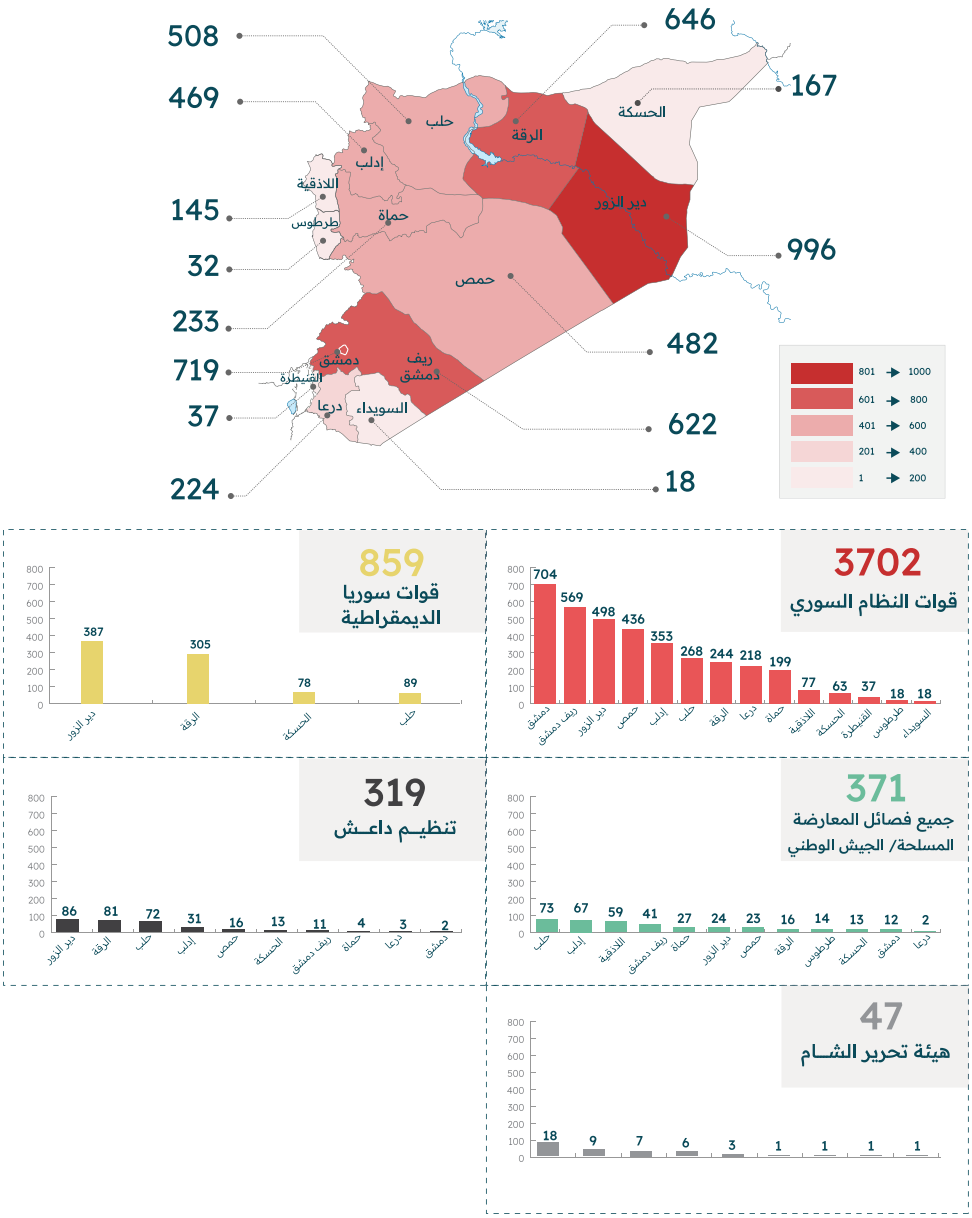

التحليل:

تُظهر البيانات أنَّ محافظة دير الزور سجّلت أعلى حصيلة لحالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز التي استهدفت الأطفال، تلتها محافظة دمشق، ثم الرقة، وريف دمشق.

الضحايا بسبب التعذيب:

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن **225 طفلاً** بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لأطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/مارس 2011 وحتى 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024. وتوزعت حالات الوفيات بسبب التعذيب كالتالي:

- قوات النظام السوري: 216 يتوزعون إلى 214 طفلاً ذكراً، و2 طفلة أنثى.
- تنظيم داعش: 1 طفل.
- هيئة تحرير الشام: 2 طفل.
- قوات سوريا الديمقراطية: 3 طفل.
- فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 1 طفل.
- جهات أخرى: 2 طفل.

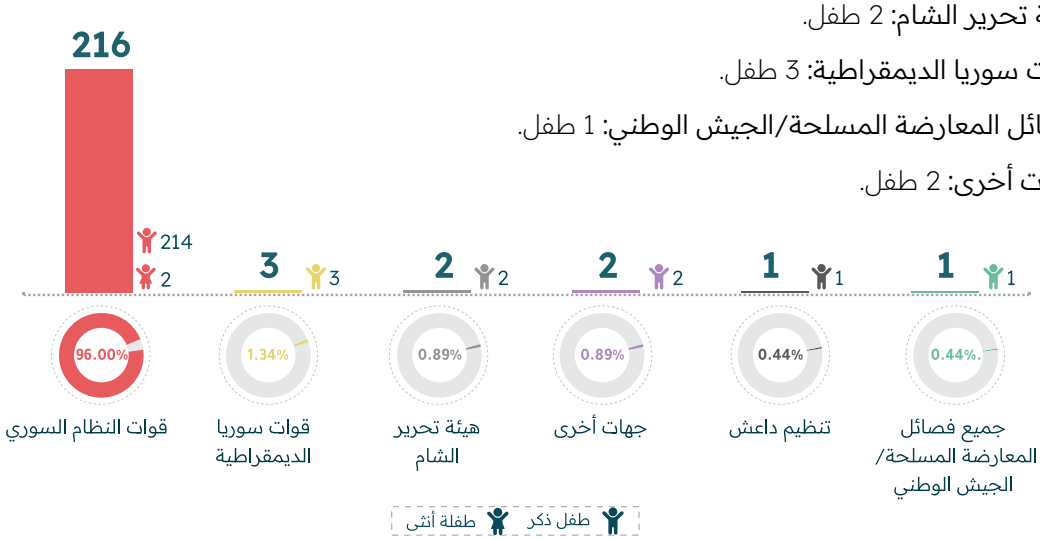

تُظهر البيانات أنَّ النظام السوري مسؤول عن حوالي 96 % من حالات الوفيات بسبب التعذيب للأطفال، مما يدل على أنَّ الأطفال لم يُستثنوا من ممارسات التعذيب في مراكز الاحتجاز.

توزيع الوفيات بسبب التعذيب حسب الأعوام:

توزعت حالات الوفاة بسبب التعذيب للأطفال حسب الأعوام منذ بداية النزاع السوري على النحو التالي:

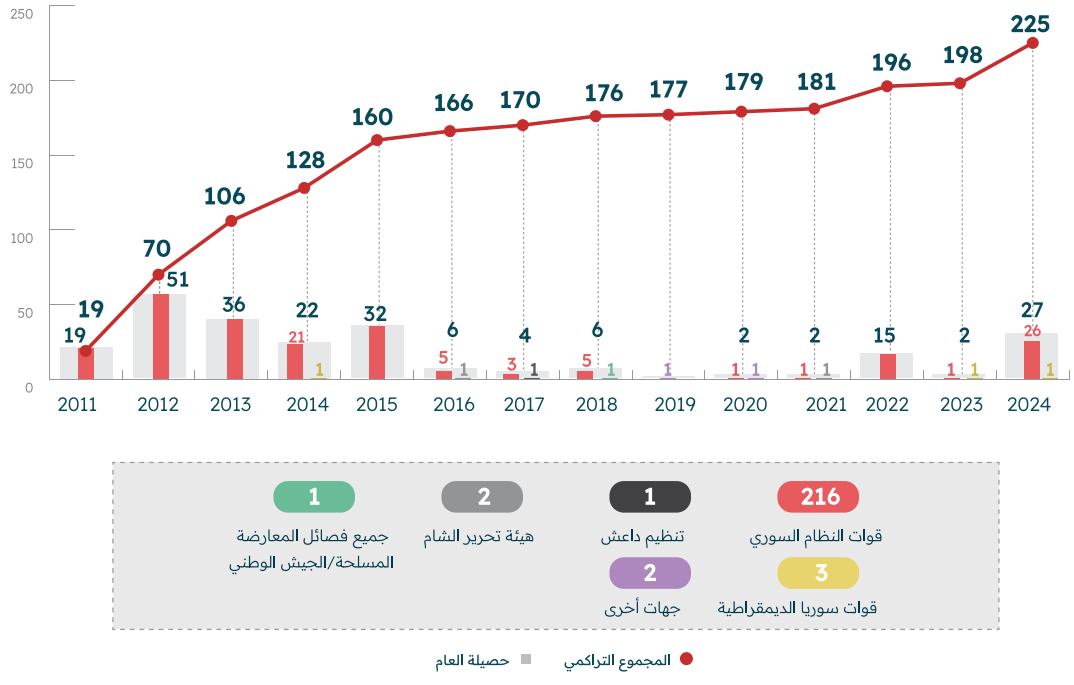

التحليل:

تشير البيانات إلى أنَّ عام 2012 كان الأسوأ من حيث عدد الأطفال الضحايا بسبب التعذيب، وجميع الحالات المسجلة في ذلك العام كانت على يد قوات النظام السوري. يليه عام 2013، ثم 2015 و2014، وكانت قوات النظام مسؤولة عن جميع حالات الوفيات بسبب التعذيب تقريباً طوال هذه السنوات، باستثناء حالات قليلة جداً توزعت على بقية الأطراف.

توزيع حصيلة الضحايا من الأطفال بسبب التعذيب حسب المحافظات السورية:

توزعت حالات الوفاة بسبب التعذيب للأطفال وفق المحافظات التي ينتمي إليها الضحايا على النحو التالي:

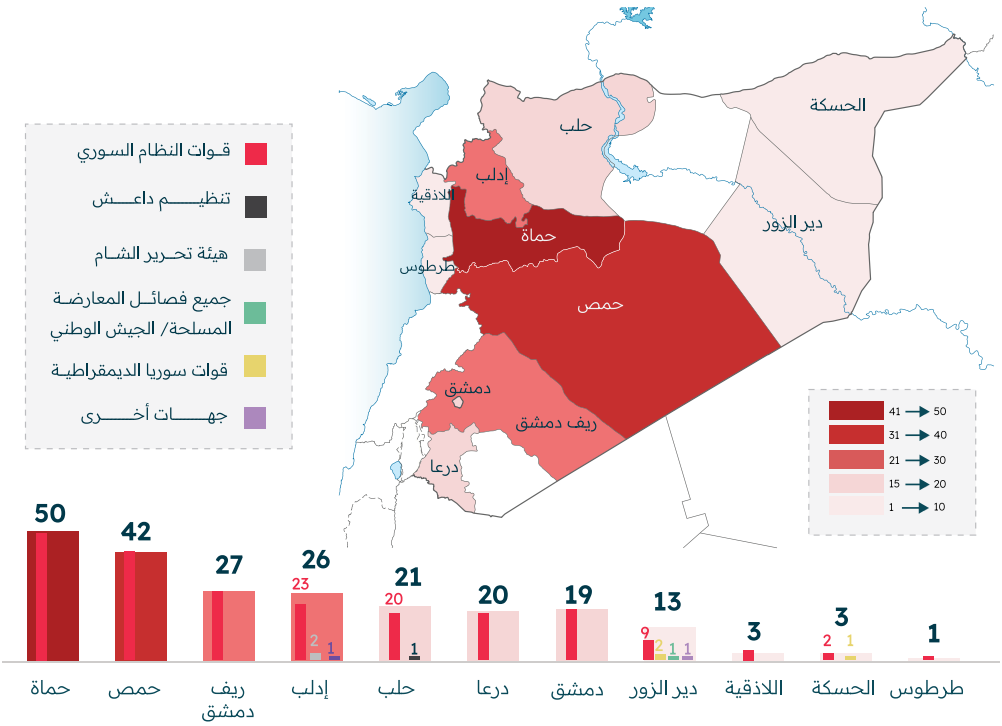

التحليل:

تشير البيانات إلى أنَّ محافظة حماة سجلت أعلى حصيلة من الأطفال الذين قضوا بسبب التعذيب، تلتها حمص، ثم ريف دمشق، وإدلب. وتوضح هذه الأرقام أنَّ هذه المحافظات كانت الأكثر تأثراً من حيث الأطفال الذين قضوا نتيجة التعذيب، حيث كان النظام السوري هو المسؤول الأكبر عن معظم هذه الحالات.

الاعتداءات على المدارس ورياض الأطفال والمنشآت الطبية

المدارس ورياض الأطفال:

وثّقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان تعرّض ما لا يقل عن **1,714 مدرسة ورياض أطفال** في سوريا للاعتداءات منذ آذار/مارس 2011 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتوزعت حالات الاعتداء حسب الأطراف على النحو التالي:

- قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية: 1,270.
- القوات الروسية: 222.
- تنظيم داعش: 25.
- هيئة تحرير الشام: 3.
- فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 38.
- قوات سوريا الديمقراطية: 48.
- قوات التحالف الدولي: 25.
- جهات أخرى: 83.

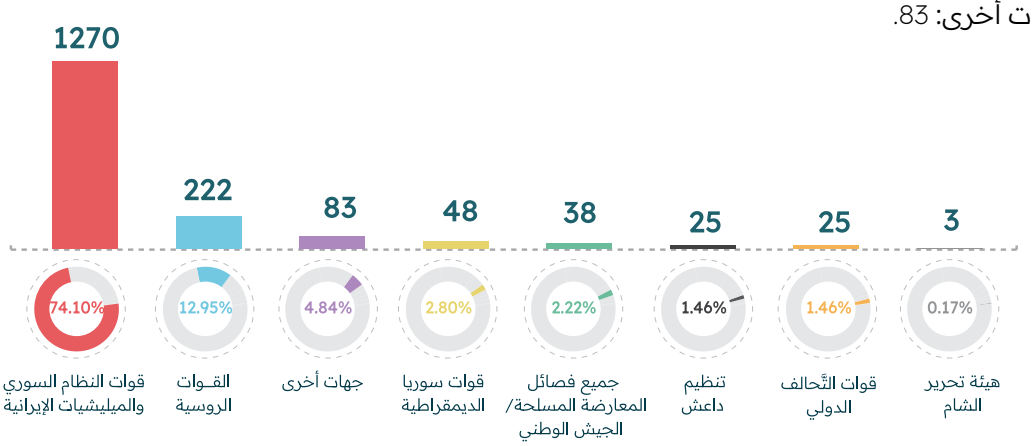

تُظهر البيانات أنَّ قوات النظام السوري مسؤولة عن نحو 75 % من مجمل الاعتداءات على المدارس ورياض الأطفال، مما يشير إلى استهداف منهجي لهذه المنشآت الحيوية.

المنشآت الطبية:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **899 حادثة اعتداء** على منشآت طبية منذ آذار/مارس 2011 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتوزعت على النحو التالي:

- قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية: 562 اعتداء.
- القوات الروسية: 209 اعتداءات.
- تنظيم داعش: 19 اعتداء.
- هيئة تحرير الشام: 2 اعتداء.
- الحزب الإسلامي التركستاني: 1 اعتداء.
- فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 16 اعتداء.
- قوات سوريا الديمقراطية: 12 اعتداء.
- قوات التحالف الدولي: 16 اعتداء.
- جهات أخرى: 62 اعتداء.

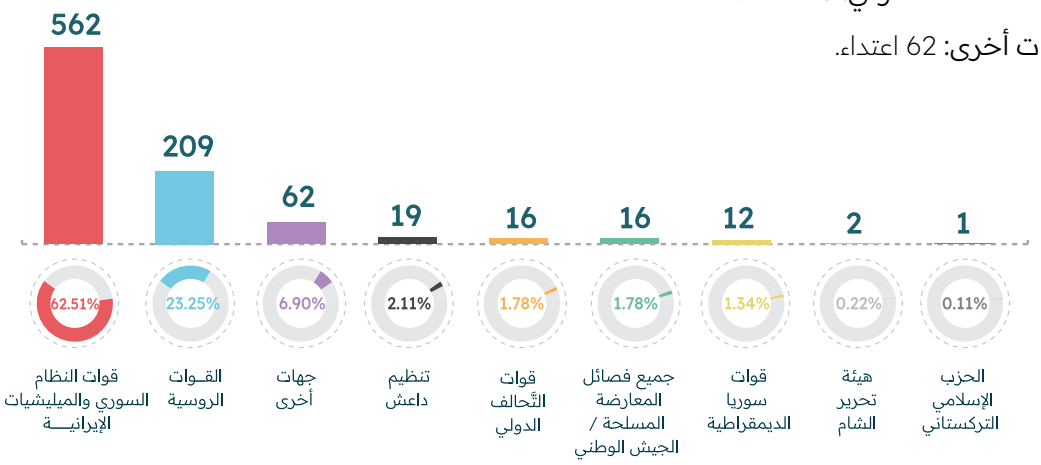

تشير الإحصاءات إلى أنَّ قوات النظام السوري مسؤولة عن حوالي 63 % من مجمل الاعتداءات على المنشآت الطبية في سوريا، مما يعكس نهجاً تصعيدياً ضد المرافق الصحية.

التجنيد:

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **2,395 حالة تجنيد للأطفال** في سوريا منذ آذار/مارس 2011 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتوزعت حالات التجنيد حسب الأطراف على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 1,493 حالة تجنيد، حيث لا يزال 1,317 طفلاً قيد التجنيد.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 701 حالة تجنيد، ولا يزال 494 طفلاً قيد التجنيد.
- **هيئة تحرير الشام:** 103 حالات تجنيد، ولا يزال 56 طفلاً قيد التجنيد.
- **فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني:** 98 حالة تجنيد، ولا يزال 79 طفلاً قيد التجنيد.

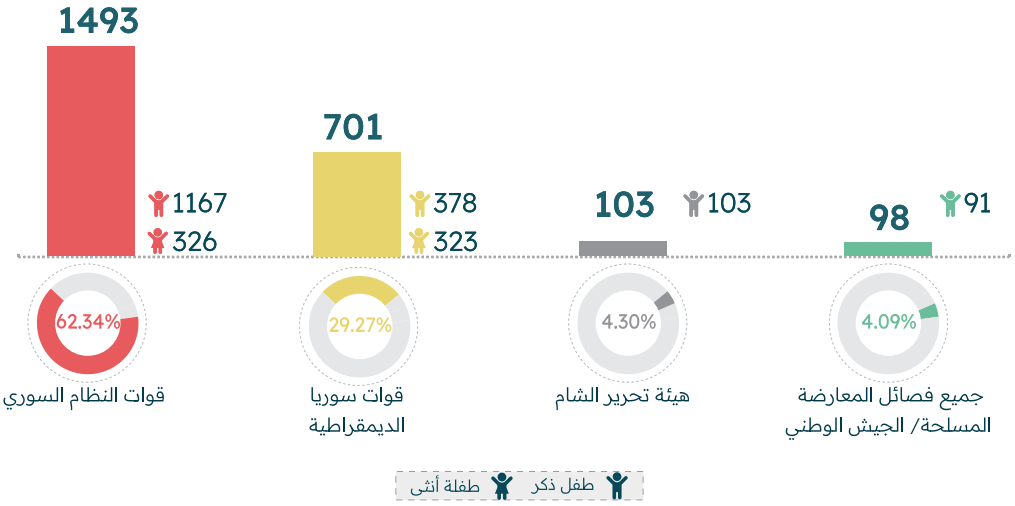

تُظهر البيانات أنَّ قوات النظام السوري مسؤولة عن حوالي 63 % من حالات تجنيد الأطفال، تليها قوات سوريا الديمقراطية، حيث يُشكل الأطفال جزءاً كبيراً من قواتها.

مقارنة بين أبرز أنماط الانتهاكات ضد الأطفال في سوريا (منذ آذار/مارس 2011 وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و2024):

مقارنة حصيلة الضحايا الأطفال الذين قُتلوا:

توضح البيانات أدناه مقارنة بين عدد الأطفال الذين قُتلوا على يد مختلف أطراف النزاع حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024:

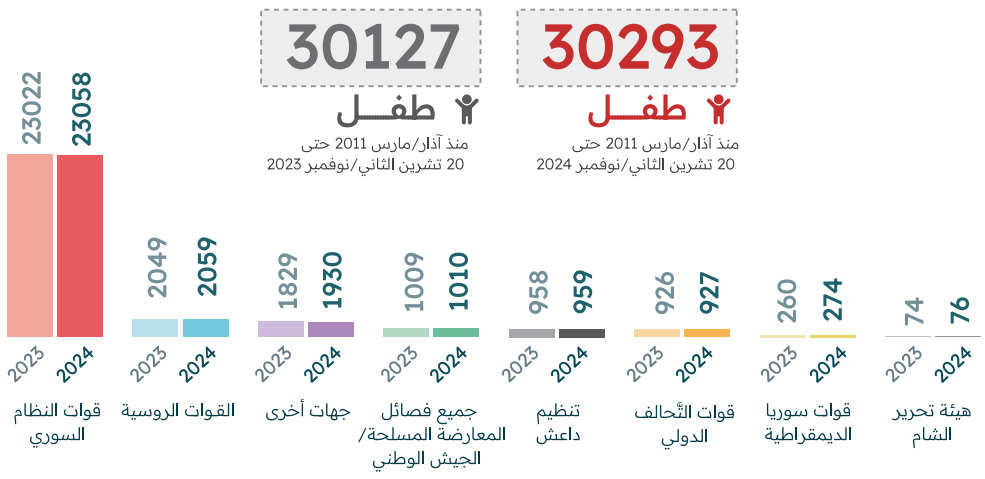

تشير المقارنة إلى زيادة في حصيلة الضحايا من الأطفال بمقدار **166 طفلاً** في عام 2024 مقارنة بعام 2023. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى هجمات نفذتها جهات غير محددة، بما في ذلك التفجيرات والألغام والرصاص الطائش. كما تأتي قوات النظام السوري والقوات الروسية في المرتبة التالية من حيث عدد الضحايا، نتيجة قصف المناطق المأهولة بالسكان والتي اتخذت طابعاً انتقامياً، يوقع عدد كبير من الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

مقارنة حصيلة الضحايا الأطفال بسبب التعذيب:

توضح البيانات التالية مقارنة عدد الأطفال الذين قضوا بسبب التعذيب على يد مختلف أطراف النزاع حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024:

ارتفع عدد الأطفال الذين قضوا بسبب التعذيب في عام 2024 بمقدار **27 حالة** مقارنة بعام 2023، وكانت معظم الزيادة بسبب حالات التعذيب التي مارستها قوات النظام السوري، حيث بلغ إجمالي ضحايا التعذيب من الأطفال على يد النظام **216 طفلاً**. ويعكس هذا الاستمرار في استخدام التعذيب بشكل منهجي ضد الأطفال المحتجزين. وقد ارتفعت الحصيلة بعد حصول الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على مئات الوثائق المتعلقة ببيانات وفاة المختفين قسرياً لدى النظام السوري، بما في ذلك حالات أطفال.

مقارنة بين حصيلة الأطفال قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري وحوادث الاعتداء على المدارس ورياض الأطفال:

1. الأطفال قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري:

توضح البيانات التالية مقارنة بين أعداد الأطفال الذين لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد مختلف أطراف النزاع حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024:

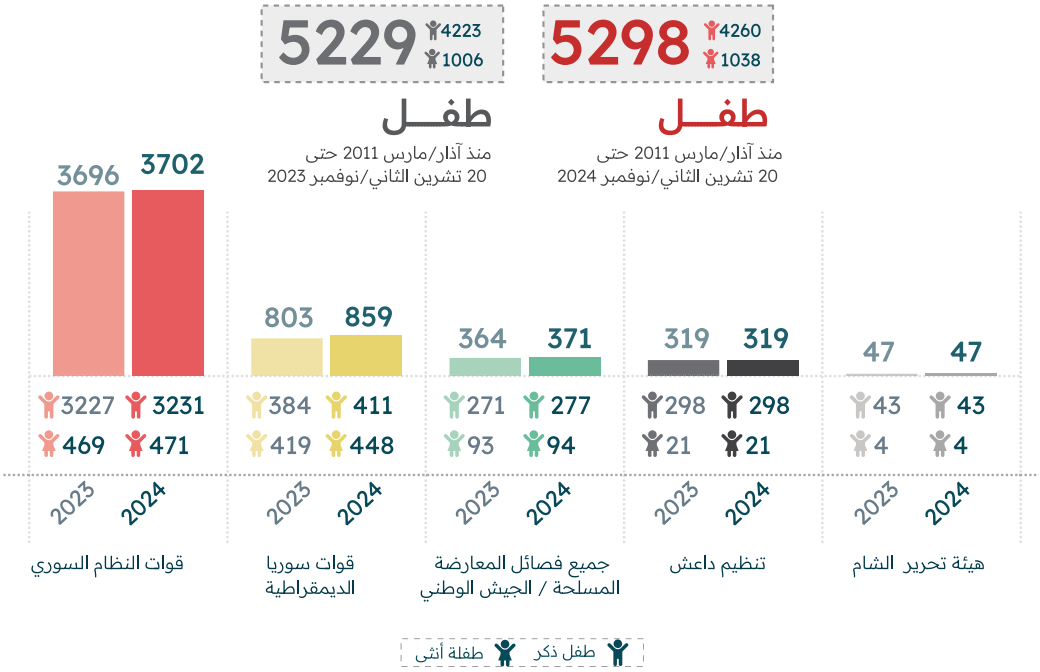

أظهرت المقارنة زيادة بمقدار **69 طفلاً** في عام 2024 مقارنة بعام 2023، مع تركز هذه الزيادة في أعداد الأطفال المحتجزين لدى **قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية**. ارتفع عدد الأطفال المحتجزين لدى النظام السوري بمقدار 6 أطفال، بينما زاد عدد المحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية بمقدار 56 طفلاً، مما يشير إلى تصاعد في استمرارية الاحتجاز القسري للأطفال، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها قوات النظام وقوات سوريا الديمقراطية.

2. حوادث الاعتداء على المدارس ورياض الأطفال:

توضح البيانات التالية مقارنة بين حوادث الاعتداء على المدارس ورياض الأطفال منذ آذار/مارس 2011 حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024:

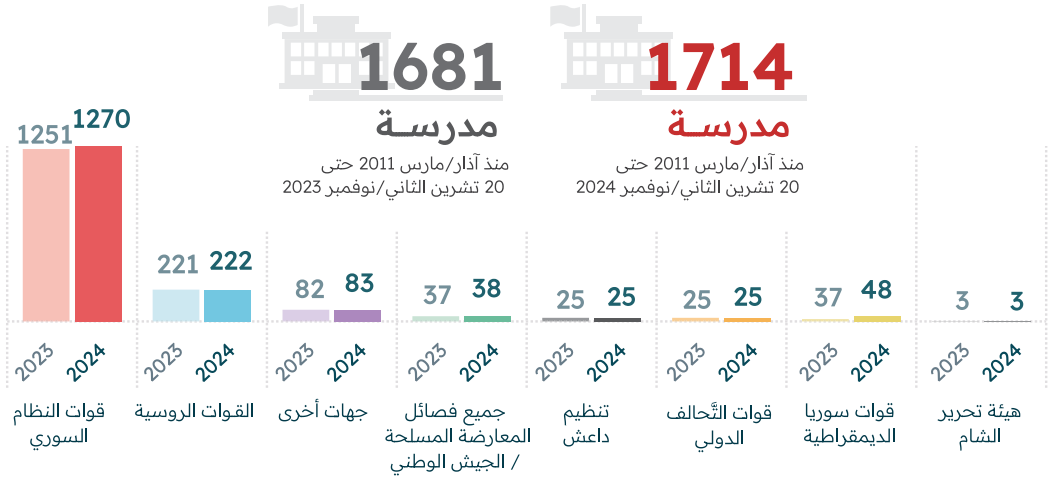

أظهرت المقارنة زيادةً في حوادث الاعتداء على المدارس ورياض الأطفال بمقدار **33 حادثة** إضافية في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وتظل قوات النظام السوري مسؤولة عن معظم هذه الاعتداءات، حيث زادت بمقدار **19 حادثة**، مما يشير إلى استمرار استهداف المؤسسات التعليمية ضمن المناطق المدنية. كما سجلت قوات سوريا الديمقراطية ارتفاعاً ملحوظاً بواقع **11 حادثة** إضافية مقارنة بالعام السابق.

رابعاً: أبرز أنماط الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لدى أطراف النزاع منذ آذار/مارس 2011 والتي لا تزال مستمرة في عام 2024:

استمرت الانتهاكات الجسيمة بحقّ الأطفال في سوريا خلال عام 2024 على يد مختلف أطراف النزاع، وتنوعت هذه الانتهاكات لتشمل القتل، والإصابات الخطيرة، والتشويه، والتجنيد القسري، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب. تُظهر الحوادث المسجلة استمرار معاناة الأطفال اليومية وتزايد الآثار المدمرة للنزاع على حياتهم ومستقبلهم. وفيما يلي توضيح لأنماط الانتهاكات التي ارتكبتها الأطراف المختلفة.

1- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

في عام 2024:

شهد عام 2024 استمرار ارتفاع حالات القتل خارج نطاق القانون، مما يجعل سوريا واحدة من أخطر المناطق على حياة المدنيين، خصوصاً الأطفال. تميزت عمليات القتل التي نفذتها قوات النظام السوري وحلفاؤه هذا العام بعدة نقاط رئيسة:

- **استمرار القصف العشوائي:** استهدفت قوات النظام السوري مناطق مأهولة بالسكان تقع تحت سيطرة الأطراف الأخرى، وتحديداً في شمال غرب سوريا في محافظات إدلب وحلب، مما أدى إلى وقوع ضحايا من الأطفال.
- **ضحايا بسبب إصابات سابقة:** في بداية عام 2024، توفي بعض الأطفال نتيجة إصابات سابقة تعرضوا لها بسبب قصف مدفعي على مدرسة في قرية آفس في ريف إدلب الشرقي.
- **بسبب بقايا أسلحة النظام السوري:** سجلت حوادث قتل لأطفال بسبب مخلفات صواريخ النظام السوري خلال غارات جوية إسرائيلية على مواقع عسكرية للنظام السوري في محافظة حمص.
- **عمليات تصعيد عسكري عشوائي:** أدى التصعيد العسكري على يد قوات النظام السوري وحلفائه إلى قتل المزيد من الأطفال، خصوصاً في المناطق الواقعة تحت سيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

منهجية قتل الأطفال منذ آذار/مارس 2011:

خلال أكثر من 13 عاماً، مثّل الأطفال ما لا يقل عن 16 % من إجمالي الضحايا المدنيين الذين قُتلوا على يد قوات النظام السوري. استخدم النظام أساليب قتل متعددة ومنهجية، شملت قصفاً جوياً وأرضياً مكثفاً على المناطق المأهولة، والقصف بالبراميل المتفجرة والصواريخ، واستخدام الأسلحة الكيميائية والحارقة، والذخائر العنقودية، والحصار الذي تسبب في نقص الغذاء والمساعدات. وقد تم توثيق حصيلة الضحايا من الأطفال وفقاً لأنواع الأسلحة المستخدمة كما يلي:

- **البراميل المتفجرة:** أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 1,821 طفلاً منذ تموز/يوليو 2012 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.
- **الأسلحة الكيميائية:** تسببت بوفاة 214 طفلاً جراء الاختناق منذ 23 كانون الأول/ديسمبر 2012 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.
- **الذخائر العنقودية:** قتلت ما لا يقل عن 339 طفلاً منذ تموز/يوليو 2012 وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2024.
- **الحصار والتجويع:** نتج عنه وفيات عديدة للأطفال بسبب نقص الغذاء ومنع دخول المساعدات إلى المناطق المحاصرة.
- **مخلفات الأسلحة:** أسفرت عن سقوط ضحايا بين الأطفال بسبب التعرض لمخلفات الحروب.

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، ضمن قاعدة بياناتها، مقتل ما لا يقل عن **23,058 طفلاً** على يد قوات النظام السوري منذ آذار/مارس 2011 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، موزعين إلى 12,976 طفلاً ذكراً و10,082 أنثى.

باء: الاعتقال/الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب:

الانتهاكات في عام 2024:

واصلت قوات النظام السوري حملات الاعتقال التعسفي التي استهدفت الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها خلال عام 2024. نُفذت هذه الاعتقالات على يد أجهزة الأمن المختلفة، مثل شعبة الأمن العسكري، شعبة أمن الدولة، المخابرات الجوية، والأمن السياسي، إلى جانب وحدات عسكرية مثل "الفرقة الرابعة" والميليشيات المحلية. ووفقاً لبيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، تم تسجيل اعتقال أو اختفاء ما لا يقل عن **6 أطفال** حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ومن أبرز خلفيات هذه الاعتقالات:

- **الضغط على أقارب المعتقلين:** طالت عمليات الاعتقال بعض الأطفال وذويهم بغية الضغط على أقربائهم لتسليم أنفسهم، وتمركزت هذه الاعتقالات في مدينة دمشق.
- **اعتقال الأطفال اللاجئين المعادين من لبنان:** شملت عمليات الاحتجاز أيضاً أطفالاً من اللاجئين الذين أُعيدوا قسراً من لبنان عبر الجيش اللبناني والأمن العام، حيث تم اعتقالهم فور دخولهم الأراضي السورية.
- **اعتقال الأطفال خلال العودة من مناطق المعارضة:** وثّقت الشَّبكة حالات اعتقال لأطفال كانوا برفقة عائلاتهم أثناء عودتهم إلى مناطق خاضعة لسيطرة النظام السوري، تركزت في نقاط التفتيش على مداخل دمشق، وأُفرج عن معظم المحتجزين بعد عدة أيام من الاحتجاز في الفروع الأمنية في دمشق.

استراتيجية النظام السوري في الاعتقال والاختفاء القسري للأطفال منذ آذار/مارس 2011:

اعتمد النظام السوري منذ بداية النزاع استراتيجية ممنهجة لاستهداف الأطفال بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، ضمن سياسة القمع والعقاب الجماعي التي شملت المدنيين عموماً والأطفال خصوصاً. ووفق تقرير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، لا يزال ما لا يقل عن 3,702 طفلاً، من بينهم 3,231 ذكراً و471 أنثى، قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري لدى قوات النظام السوري منذ آذار/مارس 2011 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. جميع هؤلاء الأطفال يعانون من ظروف احتجاز قاسية منذ سنوات، تشمل التعذيب الجسدي والنفسي، وتعرضهم لمحاكمات استثنائية وأحكام قاسية تصل إلى الإعدام.

- **أسباب الاعتقال:** بعض الأطفال اعتُقلوا بسبب نشاط ذويهم السياسي، أو خلال عمليات اقتحام جماعي، بينما وُجهت اتهامات لبعضهم بأعمال إرهابية، وهو ما يتجاوز قدرتهم الإدراكية.
- **التعذيب والإهمال الصحي:** بسبب الظروف المأساوية داخل مراكز الاحتجاز، توفي ما لا يقل عن 192 طفلاً جراء التعذيب أو الإهمال الصحي خلال الفترة نفسها.

الاعتراف بوفاة المختفين قسرياً وتوثيق حالات جديدة:

منذ عام 2018، تمكنت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق تسجيل النظام لمختفين قسرياً كمتوفين في دوائر السجل المدني دون توضيح سبب الوفاة أو تسليم الجثث للأهالي. كشفت الوثائق الجديدة لعام 2024 عن حالات أطفال آخرين كانوا مختفين قسرياً وتم تسجيلهم لاحقاً كمتوفين، مما أسهم في رفع حصيلة الوفيات بسبب التعذيب بين الأطفال. وقد تم توثيق ما لا يقل عن 50 طفلاً مختفياً لدى النظام سُجّلوا كمتوفين في السجل المدني بين عامي 2018 و2024، مع غياب أي تفاصيل حول سبب الوفاة.

صور "قيصر" المسربة وتحديد هوية الضحايا:

استطاعت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تحديد هوية 4 أطفال ظهروا في صور قيصر، التي سُرّبت من المشافي العسكرية التابعة للنظام السوري منذ عام 2015، وهم من بين حوالي 6,786 ضحية تم توثيقهم في هذه الصور.

تاء: العنف الجنسي:

تعرض الأطفال المحتجزون لدى النظام السوري لأنماط متعددة من العنف الجنسي، الذي يُعد من أسوأ أشكال التعذيب. تشمل هذه الانتهاكات التعرية القسرية، وضرب الأعضاء التناسلية، والتحرش، والاغتصاب، بالإضافة إلى العنف اللفظي والنفسي. تواجه الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات كبيرة في توثيق هذه الانتهاكات، حيث يخشى الضحايا من الإفصاح عن تفاصيل ما تعرضوا له. منذ عام 2011، تم توثيق **539 حالة** عنف جنسي ضد الأطفال. وعلى الرغم من عدم تسجيل حوادث موثَّقة للعنف الجنسي ضد الأطفال من قبل قوات النظام السوري في عام 2024، إلا أنَّ ذلك لا يُعد دليلاً على عدم حدوثها. بل تشير المؤشرات إلى احتمال استمرار هذه الانتهاكات وسط ظروف الاحتجاز القاسية، إلا أنَّ صعوبة الوصول إلى المعلومات تحدّ من التوثيق الفعلي.

ثاء: الاعتداءات على المدارس ورياض الأطفال والمنشآت الطبية:

تسبَّبت عمليات القصف المستمرة منذ آذار/مارس 2011 في تدمير كلي أو جزئي لما لا يقل عن **1,270 مدرسة ورياض أطفال**، مما أدى إلى خروج معظمها عن الخدمة. كما تعرضت نحو **562 منشأة طبية** للتدمير الكلي أو الجزئي نتيجة الهجمات، مما أثر بشكل مباشر على الأطفال والعاملين في هذه المنشآت. نتج عن هذه الهجمات إصابات بالغة وخسائر في الأرواح، فضلاً عن تعطيل التعليم والخدمات الصحية الأساسية، ما أثر على الصحة النفسية والجسدية للأطفال. وقد أدت هذه الاعتداءات إلى خلق بيئة من الخوف والاضطراب النفسي، مما دفع العديد من الأطفال إلى العزوف عن العودة إلى المدارس أو المستشفيات خوفاً من التعرض للاستهداف.

جيم: التجنيد:

اعتمد النظام السوري على تجنيد الأطفال والقاصرين في صفوف قواته باستخدام وسائل متعددة، بهدف إدخال أعداد كبيرة منهم في العمليات العسكرية، نظراً لأنَّ تكلفتهم أقل من الجنود البالغين. ورغم صعوبة توثيق عمليات التجنيد الرسمية ضمن قوات الجيش والأمن والشرطة، إلا أنَّ العديد من عمليات التجنيد تمت بدعم وإشراف مباشر من هذه الجهات. شملت الجهات الداعمة للتجنيد مؤسسات رسمية، مثل حزب البعث ومنظمات الطلائع وشبيبة الثورة، إلى جانب وسائل إعلام وشخصيات بارزة في الحكومة ومجلس الشعب.

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **1,493 حالة تجنيد لأطفال** ضمن صفوف قوات النظام السوري، منهم 1,167 ذكراً و326 أنثى. أسفرت عمليات التجنيد عن مقتل ما لا يقل عن 67 طفلاً في ساحات القتال، في حين تم تسريح حوالي 109 أطفال، ولا يزال **1,317 طفلاً قيد التجنيد**، منهم 1,083 ذكراً و234 أنثى. تشمل هذه الحالات أطفالاً دون سن 18 عاماً، وبسبب ارتفاع عمليات التجنيد وتراجع عمليات التسريح، تبقى الحصيلة ثابتة نسبياً. وعادةً ما يُنقل الأطفال، عند بلوغهم سن الخدمة الإلزامية، من الميليشيا التي جُندوا فيها إلى القوات النظامية.

كما سجلت الشَّبكة تجنيد ما لا يقل عن **86 طفلاً** ضمن ميليشيات إيرانية أو مدعومة من إيران، وخاصة من قبل لواء فاطميون ولواء القدس، مما أسفر عن مقتل 24 طفلاً، خصوصاً في البادية السورية أثناء الاشتباكات مع تنظيم داعش.

2- القوات الروسية:

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

في عام 2024:

اقتصرت هجمات القوات الروسية في سوريا على الهجمات الجوية باستخدام الطائرات ثابتة الجناح. ورغم انخفاض وتيرة التصعيد منذ نهاية عام 2023، فقد استمرت هذه الهجمات بشكل متقطع، وتركزت بشكل رئيس على مناطق في البادية السورية ومحافظة إدلب. وكانت هذه الهجمات تحدث بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار، مما شكل تهديداً خطيراً لحياة المدنيين وممتلكاتهم في المناطق المستهدفة. وفقاً لقاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، تسبَّب القصف الروسي في مقتل 7 أطفال منذ بداية عام 2024 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر.

الاستهداف الممنهج للأطفال منذ التدخل الروسي في 2015:

منذ تدخلها العسكري في أيلول/سبتمبر 2015، مثّل الأطفال حوالي 30 % من إجمالي الضحايا المدنيين الذين قتلوا جراء عمليات القوات الروسية في سوريا، مما يعكس استهدافاً مباشراً ومتعمداً للأطفال. ووفقاً لتقارير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، فقد أسفرت الهجمات الروسية بمختلف أنواع الأسلحة عن مقتل ما لا يقل عن 2,059 طفلاً، بينهم 1,433 ذكراً و626 أنثى، وذلك حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

كما وثّق فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 237 هجوماً باستخدام الذخائر العنقودية من قبل القوات الروسية منذ بداية تدخلها حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. أسفرت هذه الهجمات عن مقتل 67 طفلاً، مما يُظهر الاستخدام المكثف للأسلحة المحظورة دولياً واستمرار سياسة استهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

باء: الاعتداءات على المنشآت الطبية والتعليمية:

تشير البيانات إلى أنَّ القوات الروسية استهدفت بشكل متكرر المدارس ورياض الأطفال والمرافق الصحية في سوريا، ما جعل هذه المنشآت هدفاً رئيساً لعملياتها العسكرية. وقد استخدمت القوات الروسية أسلحة موجهة وغير موجهة، مما أدى إلى تدمير هذه المنشآت كلياً أو جزئياً، وتسبب بوقوع ضحايا بين الأطفال والعاملين في هذه المؤسسات.

منذ بدء التدخل الروسي في 30 أيلول/سبتمبر 2015 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان استهداف القوات الروسية ما لا يقل عن 222 مدرسة و209 منشآت طبية. تسببت هذه الهجمات في تعطيل التعليم والرعاية الصحية للأطفال، مما أدى إلى تفاقم معاناتهم وزيادة الآثار السلبية على صحتهم النفسية والجسدية، إلى جانب تعزيز بيئة من الخوف وعدم الأمان في المجتمع السوري.

3- هيئة تحرير الشام:

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

في عام 2024:

سجّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان حالة قتل واحدة لطفل على يد هيئة تحرير الشام، وذلك جراء استهدافها العشوائي لمنازل المدنيين في بلدتي نبل والزهراء في ريف حلب الغربي باستخدام راجمات الصواريخ. وتخضع هذه البلدات لسيطرة قوات النظام السوري ويسكنها مدنيون من الطائفة الشيعية.

الأطفال ضحايا العمليات العسكرية لهيئة تحرير الشام:

أسفرت العمليات العسكرية التي شنتها هيئة تحرير الشام خلال مواجهاتها مع الأطراف الأخرى عن وقوع ضحايا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. تميزت هذه العمليات باستخدام القصف العشوائي والأسلحة غير الموجهة، إلى جانب إطلاق النار العشوائي خلال عمليات الدهم والتفتيش. ووفقاً لقاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، تسببت هذه العمليات في مقتل ما لا يقل عن 76 طفلاً منذ تأسيس جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام حالياً) في كانون الثاني/يناير 2012 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، من بينهم 69 طفلاً ذكراً و7 إناث.

باء: الاعتقال/الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب:

واصلت هيئة تحرير الشام في عام 2024 استهداف المدنيين بالاعتقال التعسفي، بما في ذلك الأطفال. سجلت الشَّبكة عدة حالات احتجاز للأطفال ضمن حملات دهم جماعية أو عند نقاط التفتيش في محافظة إدلب، مستهدفة الأطفال الذين شاركوا في مظاهرات مناهضة للهيئة. وأُفرج عن العديد من الأطفال بعد ساعات من احتجازهم، فيما استمرت احتجازات أخرى لأطفال مدنيين وأطفال نازحين رفضوا مغادرة منازلهم إلى المخيمات.

ذرائع متعددة للاحتجاز:

منذ تأسيسها، استهدفت هيئة تحرير الشام الأطفال بالاعتقال التعسفي تحت ذرائع مختلفة، مثل انتهاك القوانين المحلية أو المشاركة في تظاهرات معارضة. اعتقلت الهيئة الأطفال كرهائن أثناء عملياتها العسكرية، ووجهت لهم تهماً تتراوح من العمالة إلى المخالفات الدينية. احتُجز الأطفال في ظروف قاسية مع البالغين، حيث تعرضوا للتعذيب والحبس الانفرادي والإهانة. وفي حالات عديدة، فُصل الأطفال عن أمهاتهم، خصوصاً بعد تجاوزهم سن السابعة.

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال أو اختفاء ما لا يقل عن 47 طفلاً، منهم 43 ذكراً و4 إناث، لدى هيئة تحرير الشام منذ كانون الثاني/يناير 2012 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. كما وثّقت مقتل طفلين بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للهيئة.

تاء: التجنيد:

منذ تأسيسها، نشطت هيئة تحرير الشام في تجنيد الأطفال ضمن صفوفها. وبدأت الهيئة بتجنيد أطفال من عائلات عناصرها، وتوسعت لتشمل شرائح أوسع، مستهدفة المخيمات بشكل خاص. شجعت الهيئة الأطفال على الانضمام عبر حملات توعية "شرعية وإعلامية ودعوية"، ثم أرسلتهم إلى مراكز تدريب عسكرية. بعد التدريب، أُرسل الأطفال إلى جبهات القتال للقيام بمهام مثل الحراسة ونقل الذخائر وإقامة نقاط التفتيش. واستغلت الهيئة الأوضاع الاقتصادية الصعبة عبر تقديم مكافآت مالية لتشجيع الأطفال على التجنيد.

ووفقًا لبيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، تم توثيق **103 حالات تجنيد لأطفال**، وجميعهم من الذكور. وأسفر تجنيد الهيئة عن مقتل ما لا يقل عن 4 أطفال في ميادين القتال، بينما تم تسريح 43 طفلاً، ولا يزال 56 طفلاً قيد التجنيد حتى الآن.

ثاء: الاعتداءات على المدارس ورياض الأطفال والمنشآت الطبية:

استولت هيئة تحرير الشام على العديد من المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرتها وحوّلتها إلى مراكز مدنية مثل المعاهد الشرعية أو مقرات عسكرية، مما أدى إلى تعطيل العملية التعليمية وتغيير المناهج بما يتماشى مع أيديولوجية الهيئة. وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان اعتداءات الهيئة على **3 مدارس ومنشأتين طبيتين** حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، مما أثر سلباً على حقّ الأطفال في التعليم والرعاية الصحية في هذه المناطق.

4-قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

في عام 2024:

لم تطرأ تغييرات ملحوظة على سياسة قوات سوريا الديمقراطية في المناطق الخاضعة لسيطرتها خلال عام 2024، إذ استمرت في تنفيذ انتهاكات جسيمة ضد المدنيين، بما في ذلك الأطفال. ووفقاً لرصد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، تمثلت أبرز أنماط عمليات القتل خارج نطاق القانون في:

- **استهداف الأطفال بالرصاص:** سُجلت حوادث قتل استهدفت أطفالاً برصاص دوريات تابعة لقوات سوريا الديمقراطية، وأحياناً أثناء ملاحقتها مدنيين.
- **ضحايا الاشتباكات:** قُتل مدنيون، بمن فيهم أطفال، نتيجة الاشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية من جهة، ومجلس دير الزور العسكري وأبناء العشائر من جهة أخرى.
- **الاستهداف خلال عمليات الإنزال:** تسببت عمليات إنزال جوي مشتركة مع قوات التحالف الدولي في مقتل مدنيين بينهم أطفال، إذ استهدفت هذه العمليات منازل مدنيين بذريعة انتمائهم لتنظيم داعش، وتركزت في محافظة دير الزور.

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 14 طفلاً على يد قوات سوريا الديمقراطية منذ بداية عام 2024 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر.

ممارسات قوات سوريا الديمقراطية التي أسفرت عن مقتل الأطفال:

تبنّت قوات سوريا الديمقراطية مجموعة من الممارسات التي أفضت إلى وقوع ضحايا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، مثل:

- القصف العشوائي على المناطق الخارجة عن سيطرتها.
- الاشتباكات في المناطق المأهولة بالسكان.
- إطلاق النار العشوائي أثناء مداهمات المنازل.
- عمليات القنص التي استهدفت المدنيين في المناطق القريبة من خطوط التماس مع الخصوم.

وفقاً لقاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، تسببت هذه الممارسات في مقتل ما لا يقل عن 274 طفلاً (167 ذكراً و107 إناث) منذ تأسيس وحدات حماية الشعب في تموز/يوليو 2012 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

الأوضاع في مخيم الهول:

يعاني المحتجزون في مخيم الهول، بمن فيهم الأطفال، من ظروف إنسانية صعبة تتضمن نقص الرعاية الصحية والتعليم والأمن. ويُشرف على المخيم قوات سوريا الديمقراطية، التي تتحمل مسؤولية توفير بيئة آمنة للأطفال. وقد وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان العديد من حوادث العنف وجرائم القتل التي استهدفت الأطفال في المخيم.

باء: الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب:

في عام 2024:

استمرت قوات سوريا الديمقراطية في عام 2024 في تنفيذ سياسات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، حيث اتسمت عملياتها بطابع جماعي شمل إطلاق الرصاص العشوائي والاعتداءات على المدنيين. وتضمنت أبرز الأنماط المسجلة خلال العام:

- **اعتقال الأطفال في التظاهرات المناهضة:** شهدت مدينة منبج في ريف حلب اعتقالات لأطفال شاركوا في مظاهرات ضد المناهج التعليمية التي فرضتها قوات سوريا الديمقراطية.
- **اعتقال الأطفال للضغط على ذويهم:** رُصدت حالات اعتقال استهدفت نساءً وأطفالهن للضغط على أزواجهن لتسليم أنفسهم.
- **اعتقال الأطفال العاملين في آبار النفط:** تم تسجيل عدة حالات استهدفت أطفالاً يعملون في آبار النفط في دير الزور.

ووفقًا لبيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، لا يزال ما لا يقل عن 56 طفلاً قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري في مراكز احتجاز تابعة لقوات سوريا الديمقراطية منذ بداية عام 2024.

استهداف الأطفال بعمليات الخطف والاحتجاز:

نفذت قوات سوريا الديمقراطية عمليات احتجاز واسعة استهدفت الأطفال، خاصةً في معاركها ضد تنظيم داعش وبعد هزيمته. اتهمت القوات العديد من هؤلاء الأطفال بالارتباط بالتنظيم، مما أدى إلى اختفاء قسري للعديد منهم. كما احتجزت القوات أطفالاً من أبناء أسر داعش في المخيمات بعد فصلهم عن أمهاتهم، ونقلتهم إلى مراكز احتجاز مع البالغين، بحجة الحدِّ من استغلالهم في أعمال العنف. كما شاركت قوات التحالف الدولي في العديد من عمليات الاحتجاز.

نفذت قوات سوريا الديمقراطية أيضاً عمليات خطف واسعة للأطفال بغرض التجنيد القسري، حيث جرى اختطافهم من المدارس والشوارع، أو أثناء لعبهم أمام منازلهم. وسجلت الشَّبكة حالات احتجاز للأطفال أثناء المداهمات، بهدف الضغط على عائلاتهم أو لاستخدامهم كرهائن في المفاوضات العشائرية. كما احتجزت القوات عدداً من الأطفال عند نقاط التفتيش، وأُطلق سراح بعضهم مقابل دفع فدية مالية.

في مراكز الاحتجاز، يعاني الأطفال من ظروف قاسية تشمل نقصاً حاداً في الغذاء، نحولاً شديداً، وحرماناً من الرعاية الطبية، مما أدى إلى تدهور صحتهم النفسية والعقلية. كما يتم احتجاز الأطفال في أماكن غير مخصصة لهم، حيث يُحتجزون بجانب البالغين ويتعرضون لعقوبات صارمة مثل منع الزيارات ووضعهم في الحبس الانفرادي لفترات طويلة. أما الأطفال المحتجزون في مخيمات أسر داعش، فهم يواجهون ظروفاً أكثر قسوة، بما في ذلك الاكتظاظ والنوم في أماكن غير ملائمة، وتعرضهم لإصابات نتيجة التعذيب أو الشجارات، مع حرمانهم من العلاج.

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان احتجاز ما لا يقل عن 859 طفلاً في مراكز تابعة لقوات سوريا الديمقراطية منذ تأسيس وحدات حماية الشعب في تموز/يوليو 2012 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، منهم 411 ذكراً و448 أنثى. كما تم تسجيل مقتل 3 أطفال بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي في مراكز احتجاز قوات سوريا الديمقراطية.

تاء: التجنيد:

في عام 2024:

استمرت قوات سوريا الديمقراطية في تجنيد الأطفال بشكل واسع في عام 2024، بما في ذلك عمليات اختطاف لأطفال بهدف تجنيدهم قسرياً. تلقى العديد من ذوي الأطفال المجندين تهديدات لمنعهم من تقديم شكاوى لدى المنظمات الحقوقية. ووثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيد ما لا يقل عن 83 طفلاً منذ بداية عام 2024، وتم تسريح 4 أطفال منهم، بينما لا يزال 79 طفلاً مجنداً في صفوف القوات.

الأطفال جزء أساسي من قوات سوريا الديمقراطية:

اعتمدت قوات سوريا الديمقراطية سياسة ممنهجة لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجزء أساسي من قواتها العسكرية، تحت إشراف حزب العمال الكردستاني. وقد شاركت في هذه العمليات منذ تأسيسها وحدات حماية الشعب في 2012، حيث توسعت عمليات التجنيد بشكل كبير لتشمل معظم المناطق الخاضعة لسيطرتها. تُعد الشبيبة الثورية ووحدات حماية المرأة من الجهات الرئيسة المسؤولة عن تجنيد الأطفال، حيث يتم اختطاف الأطفال من المدارس والأماكن العامة أو إقناعهم بالانضمام عبر مغريات مالية.

أنشأت قوات سوريا الديمقراطية معسكرات تدريب للأطفال، وغالباً ما يكونون في مناطق نائية عن مناطق سكنهم، وأحياناً يتم نقل الأطفال إلى مناطق تابعة لحزب العمال الكردستاني في العراق. وتمنع قوات سوريا الديمقراطية أي تواصل بين الأطفال المجندين وذويهم لفترات طويلة قد تصل إلى سنوات، مع تعرض الأهالي للتهديد أو الطرد عند محاولة زيارة أبنائهم.

وبحسب الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، تم توثيق ما لا يقل عن **701 حالة تجنيد لأطفال** من قبل قوات سوريا الديمقراطية، منهم 378 ذكراً و323 أنثى، وقد أسفرت عمليات التجنيد عن مقتل ما لا يقل عن **30 طفلاً** في ميادين القتال. ورغم تسريح 307 أطفال، لا يزال **394 طفلاً قيد التجنيد** (242 ذكراً و152 أنثى).

ثاء: استهداف المدارس ورياض الأطفال والمنشآت الطبية:

تسببت قوات سوريا الديمقراطية في أضرار كبيرة للمدارس ورياض الأطفال عبر القصف العشوائي أو الاستيلاء عليها وتحويلها إلى مقرات عسكرية. سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان اعتداءات على ما لا يقل عن **48 مدرسة** و**12 منشأة طبية** حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، مما أثّر بشكل كبير على حقّ الأطفال في التعليم والرعاية الصحية.

5- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني:

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

في عام 2024:

سجّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بداية عام 2024 حالة قتل واحدة لطفل على يد فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني، إثر قصف مدفعي عشوائي استهدف المنطقة الفاصلة بين مناطق سيطرتها ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في محافظة حلب.

آثار وخيمة للقصف العشوائي والاشتباكات على الأطفال:

اعتمدت فصائل المعارضة المسلحة والجيش الوطني بشكل متكرر على الأسلحة غير الموجهة والمحلية الصنع في عمليات القصف العشوائي، مما أدى إلى وقوع ضحايا مدنيين، بمن فيهم الأطفال. نُفذت هذه العمليات سواءً ضمن سياق الهجمات العسكرية أو كردة فعل على هجمات استهدفت مناطق سيطرتها. كما تسببت الاشتباكات الداخلية بين الفصائل أو مع الخصوم في مناطق مكتظة بالسكان بوقوع إصابات، إضافةً إلى حوادث إطلاق نار عشوائي في الأماكن العامة أثناء الشجارات.

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 مقتل ما لا يقل عن **1,010 طفلاً** على يد فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني، منهم 572 طفلاً ذكراً و438 طفلة أنثى.

باء: الاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب:

في عام 2024:

نفذت فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني خلال عام 2024 حملات احتجاز تعسفي وخطف استهدفت المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتركزت غالبية هذه العمليات على القادمين من مناطق سيطرة النظام السوري إلى مناطق سيطرة المعارضة، سواء لزيارة أقربائهم أو للهجرة غير الرسمية إلى تركيا. غالباً ما تم احتجاز هؤلاء الأطفال لأسابيع أو أشهر في ظروف قاسية ودون توجيه تهم واضحة أو إخضاعهم لمحاكمات.

كما رُصدت عمليات احتجاز لأطفال ومدنيين على خلفيات عرقية في مناطق سيطرة المعارضة في حلب، حيث نفذت الفصائل عمليات الاعتقال دون إذن قضائي أو مشاركة جهاز الشرطة المختص. استُخدمت هذه الاحتجازات لترهيب المدنيين، انتزاع ممتلكاتهم، أو الضغط عليهم. ووفقًا لبيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، لا يزال ما لا يقل عن **7 أطفال** محتجزين أو مختفين قسرياً في مراكز الاحتجاز التابعة لفصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني منذ بداية عام 2024 حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر.

استهداف واسع للأطفال بعمليات الخطف والاحتجاز:

نفذت فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني عمليات واسعة لاحتجاز الأطفال، شملت خطفهم واستخدامهم كرهائن، مما أسفر عن اختفاء العديد منهم قسرياً. كانت ذروة هذه العمليات في الأعوام 2013 و2014 خلال الصراعات مع قوات النظام السوري، ثم تراجعت تدريجياً. وفي حالات عديدة، أُطلق سراح الأطفال مقابل فدى مالية كبيرة، أو استُخدموا كوسيلة للضغط على ذويهم للاستيلاء على ممتلكاتهم أو إجبارهم على مغادرتها. تركزت بعض عمليات الخطف في منطقة عفرين في ريف حلب، وغالباً ما ارتبطت بدوافع عرقية. بالإضافة إلى ذلك، احتجزت الفصائل أطفالاً قدموا إلى مناطق سيطرتها مع أمهاتهم بحجة التحقق من خلفياتهم، واحتُجزوا في ظروف قاسية، بما في ذلك احتجاز عشوائي عند نقاط التفتيش.

واجه الأطفال المحتجزون ظروفاً صعبة داخل مراكز الاحتجاز، حيث غالباً ما يُحتجزون في مقرات عسكرية تفتقر إلى الرعاية الصحية والتغذية الأساسية، وغالباً ما يكونون مزدحمين مع البالغين في أماكن ضيقة. تعرض الأطفال لأشكال من التعذيب، بما في ذلك الضرب المبرح، والتعليق، وأُجبروا على القيام بأعمال شاقة كتنظيف المرافق ونقل الطعام داخل مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة العسكرية والمدنية.

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 اعتقال ما لا يقل عن **371 طفلاً** على يد فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني، من بينهم 277 ذكراً و94 أنثى. وترقى معظم حالات الاحتجاز إلى مرتبة الاختفاء القسري، كما تم تسجيل **وفاة طفل واحد** نتيجة التعذيب أو الإهمال في مراكز احتجاز تابعة للفصائل خلال نفس الفترة.

تاء: التجنيد:

في عام 2024:

في 3 حزيران/يونيو 2024، وقّعت فصائل المعارضة المسلحة، بما في ذلك أحرار الشام وجيش الإسلام وفصائل أخرى، على خطة عمل مع الأمم المتحدة لمنع الانتهاكات ضد الأطفال. إلا أنَّ الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان لم تلاحظ أي تغييرات إيجابية فيما يتعلق بتسريح الأطفال. على العكس، أفادت العديد من الأسر بتعرضها لضغوط وتهديدات، وتم التلاعب بأعمار الأطفال خلال انتسابهم لضمان قبولهم ضمن الفصائل.

اعتمدت الفصائل بشكل واسع على تجنيد الأطفال، مستغلة الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تعيشها عائلاتهم، حيث يُنظر إلى الأطفال باعتبارهم أقل تكلفة في التدريب وأسهل في التوجيه. في العديد من الحالات، لجأت الفصائل لتجنيد الأطفال لتعزيز عدد عناصرها، لا سيما في الفصائل الصغيرة التي تعتمد على الروابط العشائرية أو الأسرية. ولم يتم رصد أي ضوابط فعالة أو آليات تمنع تجنيد الأطفال ضمن صفوف المعارضة المسلحة أو الجيش الوطني بسبب غياب البنية التنظيمية في عملية الانتساب.

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **98 حالة تجنيد لأطفال** من قبل فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني، جميعهم من الذكور. وتسببت عمليات التجنيد هذه في مقتل ما لا يقل عن **12 طفلاً** في ميادين القتال، فيما تم تسريح 7 أطفال فقط، ولا يزال 79 طفلاً مجنداً حتى الآن.

ثاء: استهداف المدارس ورياض الأطفال والمنشآت الطبية:

تسببت عمليات القصف العشوائي والاشتباكات التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني في أضرار واسعة للمنشآت التعليمية والصحية. وقد سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **38 مدرسة** و**16 منشأة طبية** تعرضت للاعتداءات من قبل الفصائل منذ آذار/مارس 2011 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

6- جهات أخرى:

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

يشمل توثيق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان حوادث قتل الأطفال التي لا يمكن إسنادها مباشرة إلى جهة محددة، ويُدرَج تحت هذا التصنيف ضحايا التفجيرات التي لم يُحدد مرتكبوها، أو نيران مجهولة المصدر، أو ألغام مجهولة، أو حوادث الغرق. كما يشمل التوثيق حالات قتل لأطفال نتيجة لإطلاق النار أو هجمات من قوات أردنية، أو تركية، أو لبنانية، أو إسرائيلية.

ووفقاً لبيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تم توثيق مقتل ما لا يقل عن **1,930 طفلاً** تحت هذا التصنيف، منهم 1,338 ذكراً و592 أنثى.

باء: استهداف المدارس ورياض الأطفال والمنشآت الطبية:

منذ آذار/مارس 2011 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تضرر ما لا يقل عن **83 مدرسة** و**62 منشأة طبية** نتيجة لهجمات شنتها جهات غير محددة. وقد أثرت هذه الهجمات سلباً على حقِّ الأطفال في التعليم والرعاية الصحية، مما زاد من معاناتهم النفسية والجسدية وأدى إلى تعطيل الخدمات الأساسية في تلك المناطق.

خامساً: استنتاجات وتوصيات تهدف إلى تعزيز الحماية للأطفال المتضررين من النزاع.

الاستنتاجات:

- ينص القانون الدولي الإنساني على أنّه " **يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهم الحماية ضدَّ أية صورة من صور خدش الحياء. ويجب أن تهيئ لهم أطراف النزاع العناية والعون اللذين يحتاجون إليهما**"، كما تعرِّف اتفاقيّة حقوق الطفل[4] ماهية حقوق الطفل وتهدف إلى حماية حقوق الأطفال في جميع الأوقات، ويمنح القانون الدولي الإنساني للأطفال حماية عامة، بوصفهم مدنيين لا يشاركون في الأعمال العدائية[5] ، ويمنحهم حماية خاصة بوصفهم أفراداً من الفئات المستضعفة وغير مسلحين[6] ، وتنصُّ القاعدة 135[7] من القانون الدولي الإنساني العرفي على أن "**يتمتع الأطفال المتأثرون بالنزاع المسلح باحترام خاص وحماية خاصة**" في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.
- المادة 3 المشتركة[8] تنصُّ على أنَّ الأطفال بصفتهم أشخاص غير مشتركين في الأعمال العدائية يجب في جميع الأحوال أن يعاملوا معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار، وتركز أحكام الاتفاقيات على حماية الأطفال من الأعمال العدائية، والتأكد من موافاتهم بالعناية الضرورية والإغاثة والحماية خاصة للأطفال الموجودين في مناطق النزاعات المسلحة.
- وقد نال الحظر على تجنيد الأطفال أقل من 15 سنة صفة القانون الدولي العرفي، وهذا الحظر، الذي نُص عليه في النزاعات المسلحة الدولية تم توسيع نطاقه ليشمل النزاعات المسلحة غير الدولية، ويوضح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أنَّه في حالتي النزاع المسلح الدولي والنزاع المسلح غير الدولي يُعتبر إجبار أو تجنيد الأطفال تحت سنّ الخامسة عشرة وإلحاقهم بالقوات المسلحة أو في جماعات مسلحة أو استخدامهم في النزاعات ما هو إلا جريمة حرب[9].
- وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيار/مايو 2000 بروتوكولاً اختياريّاً ملحقاً باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، يرفع السن التي يسمح فيها بالمشاركة في القوات المسلحة من 15 إلى 18 عاماً[10] ويضع حظراً على التجنيد الإجباري دون سن 18 سنة، لكن المحاكمة الجنائية ما زالت مقتصرة على تجنيد الأطفال أقل من 15 سنة.
- وعلى المجموعات المسلحة خارج نطاق الدولة الالتزام بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة 1-4 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بمشاركة الأطفال في نزاع مسلح والتي تنصُّ على أنَّه "**لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأية دولة في أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية**"[11].

4. الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx
5. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة 1949، المادة 3، https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/095/05/pdf/n2409505.pdf
6. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة 1949، المادة 14، https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gciv-1949
7. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule135
8. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الأولى 1949، المادة 3، https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/geneva-convention-1
9. المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما، المادة 8-2-ب(26) والمادة 8-2- هـ (7)، https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gci-1949
10. الأمم المتحدة، البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الملحق باتفاقية حقوق الطفل، https://www.ohchr.org/en/profession-alinterest/pages/opaccrc.aspx (متاح بالإنكليزية فقط)
11. الأمم المتحدة، البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الملحق باتفاقية حقوق الطفل، https://www.ohchr.org/en/profession-alinterest/pages/opaccrc.aspx (متاح بالإنكليزية فقط)
12. "11. توضع فئات السجناء المختلفة في مؤسسات مختلفة أو أجزاء مختلفة من المؤسسات مع مراعاة جنسهم وعمرهم وسجل سوابقهم وأسباب احتجازهم ومتطلبات معاملتهم. وعلى ذلك: [...]: (د) يفصل الأحداث عن البالغين."، قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)،

الواقع الميداني في سوريا:

- رغم هذه الترسانة القانونية، لم تتوقف الانتهاكات ضد الأطفال في سوريا منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً، حيث لم تلتزم أي من أطراف النزاع بهذه القوانين. ورغم مصادقة النظام السوري على اتفاقية حقوق الطفل، إلا أنَّ انتهاكات عديدة طالت الأطفال، وترقى بعضها إلى جرائم ضد الإنسانية تشمل القتل خارج نطاق القانون، والإخفاء القسري، والتعذيب، وتجنيد الأطفال. وقد ترتقي بعض هذه الانتهاكات إلى جرائم حرب عندما تُرتكب في سياق النزاع المسلح، وتعدّ كذلك انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أهم الانتهاكات:

1. **الاحتجاز التعسفي والتعذيب:** يمارَس بشكل واسع على الأطفال، مما يعرضهم إلى ظروف قاسية تتعارض مع التزامات حماية حقوق الطفل.
2. **التجنيد الإجباري:** إذ تمّ تجنيد آلاف الأطفال من قبل مختلف أطراف النزاع، ليصبحوا مشاركين في الأعمال القتالية دون حماية أو رعاية.

التَّوصيات:

إلى كافة أطراف النزاع:

- **التزام النظام السوري باتفاقيات حقوق الطفل:** يجب على النظام السوري الوفاء بتعهداته بناءً على مصادقته على اتفاقية حقوق الطفل، والعهدين الدوليين الخاصين واتفاقيات جنيف، وضمان حماية حقوق الأطفال في مناطق سيطرته.
- **وقف استهداف الأطفال ومناطقهم السكنية:** يتوجب على التحالف السوري الروسي والميليشيات الإيرانية وقف عمليات القصف المتعمد التي تستهدف المدارس ورياض الأطفال، والمناطق السكنية المأهولة بالأطفال وذويهم، والتوقف عن قتل وتشويه الأطفال.
- **الإفراج عن الأطفال المحتجزين:** يجب على جميع أطراف النزاع الإفراج الفوري عن الأطفال المحتجزين، خاصة أولئك المحتجزين بسبب النزاع المسلح، وضمان التزام ظروف احتجاز الأطفال بالقوانين الدولية، مع توفير الغذاء الكافي والتعليم المناسب لهم سواء داخل المعتقل أو خارجه.
- **التوقف عن تعذيب الأطفال المحتجزين وفصلهم عن البالغين:** يجب التوقف عن تعذيب الأطفال المحتجزين وفصلهم عن البالغين؛ تطبيقاً للقاعدتين 11-د و112 من القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء[12]، والمادة 10-2-ب من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[13] .
- **اتباع قواعد بكين في قضاء الأطفال:** عند محاكمة الأطفال، يجب اتباع قواعد بكين التي توضح المبادئ المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للقاصرين والمبادئ التي تحكم العقوبات، إلى جانب قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريتهم.
- **وقف تجنيد الأطفال وتسريحهم:** يجب التوقف النهائي عن تجنيد الأطفال وتسريح كافة الأطفال دون سن 15 عاماً من جميع التشكيلات العسكرية.

---

https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/GA-RESOLUTION/A_ebook.pdf

"112. (1) يفصل المتهمون عن السجناء المحكوم عليهم.

(2) يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين. ويجب من حيث المبدأ أن يحتجزوا في مؤسسات منفصلة"، قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/GA-RESOLUTION/A_ebook.pdf

13. "(ب)- يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين. ويحالون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم"، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

- **إنشاء آلية مراقبة دولية لحقوق الأطفال:** يجب على أطراف النزاع القبول بآلية مراقبة مستقلة من قبل الأمم المتحدة أو منظمات حقوقية دولية تتابع أوضاع الأطفال في مناطق النزاع السوري، وتقوم بزيارات دورية لمراكز الاحتجاز لتقييم ظروف الأطفال المحتجزين ورفع تقارير دورية عن أوضاعهم.
- **التوقف عن استخدام المدارس والمنشآت الصحية لأغراض عسكرية:** يجب على كافة الأطراف الالتزام بتجنيب المدارس والمنشآت الطبية الاستخدام العسكري وعدم تحويلها إلى مقرات عسكرية، بما يضمن عودة الأطفال إلى بيئة تعليمية آمنة بعيداً عن التهديدات العسكرية.
- **توفير خدمات دعم نفسي للأطفال المتأثرين بالنزاع:** على كافة الأطراف التعاون مع المنظمات الإنسانية لتقديم الدعم النفسي والتأهيل للأطفال المتضررين من النزاع، بما في ذلك الأطفال المحتجزين والذين تعرضوا للتعذيب أو العنف الجنسي، وتوفير مساحات آمنة للأطفال في مناطق النزاع.

إلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن:

- **فرض عقوبات على الأفراد والجهات المتورطة في الانتهاكات ضد الأطفال،** بما يشمل حظر السفر وتجميد الأصول المالية.
- **تعزيز برامج الحماية والتعليم للأطفال السوريين في دول اللجوء:** ينبغي على الدول المانحة ودول الجوار السوري التعاون لتوفير برامج حماية وتعليم للأطفال اللاجئين، مع توفير موارد مخصصة لتطوير البنى التحتية التعليمية والصحية، خاصةً في المناطق التي تستضيف عدداً كبيراً من الأطفال السوريين.
- **حماية ومساعدة الأطفال النازحين واللاجئين:** يجب تقديم الدعم اللازم للأطفال المشردين قسرياً، وخاصة الفتيات، وتأمين احتياجاتهم الخاصة في مجال الحماية.
  - على كافة دول العالم المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل، الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها لمحاسبة النظام السوري وفضح ممارساته الإجرامية ضد أطفال سوريا، وبذل كل جهد ممكن للتخفيف منها وإيقافها بما في ذلك رفع دعاوى أمام محكمة العدل الدولية.
- **إدانة الدول الداعمة للنظام السوري:** يجب فضح الدول التي تدعم النظام السوري وتحاول تأهيل أو رعاية مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ضد أطفال سوريا.
- **اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الانتهاكات:** اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والسياسية والمالية الممكنة للضغط على النظام السوري وحلفائه، وجميع الجهات التي ترتكب انتهاكات ضد حقوق الأطفال.
- **الالتزام بالتعهدات المالية:**
  - **دعم دول الجوار:** مساعدة دول الطوق في تقديم التعليم والصحة للأطفال اللاجئين ودعم استقرارهم.
  - **حماية المنشآت التعليمية:** إنشاء آليات فعالة لوقف استهداف المدارس ورياض الأطفال، وضمان بيئة تعليمية آمنة للمدنيين.
  - **دعم المدارس والمراكز الصحية:** على الدول أن تبذل جهداً مستداماً لدعم المدارس والمراكز الصحية في سوريا وفي مخيمات اللاجئين.

الأمم المتحدة:

- **إلى منظمة الشؤون الإنسانية:**
  - تنسيق عمليات المساعدة الإنسانية بحسب المناطق الأكثر تضرراً، وتجنُّب ضغوط وابتزاز النظام السوري الذي يسعى لاستغلال المساعدات لصالحه.
  - تخصيص موارد كافية لإعادة تأهيل الأطفال مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالفتيات اللاتي تأثرن بالانتهاكات بشكل مباشر، واللاتي تعرضنَ للاستغلال الجنسي، بحسب المناطق الأكثر تضرراً.
  - **توفير مراكز إيواء آمنة للأطفال الفارين من مناطق النزاع:** إنشاء مراكز إيواء مؤقتة للأطفال الذين ينفصلون عن عائلاتهم أثناء النزاع، وتقديم الرعاية الطبية والنفسية العاجلة لهم، إضافةً إلى إعادة التواصل مع ذويهم أو توطينهم في بيئة آمنة.

إلى مفوضية حقوق الإنسان وآلية التحقيق الدولية المستقلة IIIM، ولجنة التحقيق الدولية COI:

- التحقيق في الحوادث الواردة في هذا التقرير، وتسليط الضوء بشكل أكبر على معاناة أطفال سوريا.

إلى الدول الداعمة والاتحاد الأوروبي:

- **زيادة المساعدات للأطفال السوريين:** تعتبر سوريا من أسوأ دول العالم من حيث الانتهاكات ضد الأطفال، وهي بحاجة إلى مساعدات مكثفة مقارنةً بمناطق أخرى بسبب استمرار هذه الانتهاكات.
- **دعم برامج جمع الأدلة وتوثيق الانتهاكات ضد الأطفال:** ينبغي تخصيص موارد كافية لدعم برامج توثيق الانتهاكات بحقِّ الأطفال، والتي تضمن جمع الأدلة وتقديمها إلى المحاكم الدولية أو لجان التحقيق، بما يسهم في محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.
- **تمويل منظمة اليونيسف وآليات الرصد:** يجب تخصيص موارد أكبر لليونيسف، خاصة لآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات، والاعتماد على قاعدة البيانات لبدء إعادة تأهيل الأطفال المتضررين.

إلى دول الجوار:

- **ضمان حقوق اللاجئين السوريين:** يجب على دول الجوار تأمين اللجوء للاجئين السوريين، وضمان عدم الإعادة القسرية لهم، مع تسريع عمليات لم الشمل. على دول الاتحاد الأوروبي وغيرها تقديم المزيد من الدعم لدول الجوار وتخفيف العبء عنها عبر قبول المزيد من اللاجئين.
- **دعم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:** ينبغي زيادة المساعدات المخصصة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات المحلية لدعم اللاجئين السوريين في دول الجوار.

إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:

- **خلق بيئة آمنة للأطفال اللاجئين:** ينبغي تكثيف الجهود لخلق بيئة مستقرة وآمنة للأطفال اللاجئين السوريين، والعمل على إعادة اندماجهم عبر برامج علاج نفسي طويلة الأمد.

- **الاستثمار في التعليم والصحة:** تعزيز الاستثمار في برامج التعليم والرعاية الصحية لدعم الأطفال اللاجئين وضمان مستقبل أفضل لهم.
- **إنشاء خطوط ساخنة لحماية الأطفال اللاجئين:** العمل على إنشاء خطوط ساخنة ومراكز اتصال للأطفال وأسرهم للإبلاغ عن أي انتهاكات أو تهديدات يتعرضون لها، وضمان استجابات سريعة من قبل السلطات المختصة.

إلى المنظمات الإغاثية:

- **تنفيذ برامج دعم وإعادة تأهيل للناجين من الانتهاكات:** تقديم برامج دعم شاملة للأطفال الناجين من الاعتقال، التعذيب، العنف الجنسي، والتجنيد، لمساعدتهم في العودة إلى حياتهم الطبيعية، وضمان تلقيهم الرعاية الصحية والنفسية اللازمة.
- **دعم مبادرات تدريب المعلمين في مناطق النزاع:** دعم تدريب المعلمين والعاملين في مجال التعليم في مناطق النزاع، لمساعدة الأطفال على التعافي من الصدمات وتلقي التعليم في بيئة آمنة.

شكر:

تتقدم الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بخالص الشكر والامتنان لكل من ساهم بإرسال الأخبار والمعلومات، وبالأخص الضحايا الناجين وشهود العيان والنشطاء المحليين، الذين أسهمت معلوماتهم القيّمة في تعزيز قاعدة البيانات والأدلة حول مختلف الحوادث والانتهاكات الواردة في هذا التقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org